خمايسي, راسم. مجلة القدس للبحوث الأكاديمية
نسخة العلوم الإنسانية والاجتماعية 1(2):37-56, 2023
DOI: https://doi.org/10.47874/2023pp:36-56

مقالات بحثية

تطور الفكر والممارسة الكولونيالية الإسرائيلية الهجينة وتطبيقها في التخطيط الحيزي

راسم خمايسي

ملخص

يهدف هذا المقال إلى عرض ونقد جدلية تطور وتحول العلاقة بين الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين وبين التخطيط الحيزي. يُفرق المقال بين استخدام الاستعمار للتخطيط الحيزي التوجيهي لاستخدامات الأراضي، بما في ذلك تموضع المستوطنات، وبين التخطيط الرسمي الضابط والمحدد لاستخدامات الأراضي، والذي يستخدم كمركب مركزي في مصفوفة الضبط والسيطرة الإسرائيلية على الحيّز. هذا التخطيط له سمات وملامح شبه ثابتة لتحقيق المشروع الصهيوني. استفاد هذا المشروع من تطور وتحول تجارب نماذج الاستعمار وكوّن حال استعمار هجين مارسه في إنجاز روايته وأيديولوجيته التي تُشكِل بوصله لنشاطه الاستيطاني الاستعماري المتنوع كما يعرضها ويناقشها المقال بإيجاز.

الكلمات المفتاحية: استعمار، تخطيط حيزي، هجين، صهيونية، فلسطين، إسرائيل.

The Evolution of the Israeli Hybrid Colonial Thought and Practice and its Application in Spatial Planning

Abstract

This article aims to present and criticize the evolution of the relationship between Zionist settler colonialism in Palestine and spatial planning. The article differentiates between the colonial purposed use of spatial planning for land use including the location of settlements, and the official planning which determines and specifies land use. Combined, these are centrally utilized in the Israeli matrix of spatial command and control. This planning holds semi-fixed characteristics toward realizing the Zionist project which has benefitted from the advancement and evolution of colonial examples to form a hybrid colonial situation. This hybrid colonialization has been utilized to realize Zionist narrative and ideology which direct its variety of settler colonial activity, as is illustrated and discussed in the article.

Keywords: Colonialism, Dimensional Planning, Hybrid, Zionism, Palestine, Israel.

د. راسم خمايسي هو مخطط مدن وجغرافي، أستاذ التخطيط الحضري في قسم الجغرافيا ودراسات البيئة، جامعة حيفا، ورئيس مركز التخطيط والدراسات كفركنا.
للمراسلة - البريد الإلكتروني: khamaisir@gmail.com.
حقوق النشر ٢٠٢٣, جميع البيانات الواردة في هذا المقال محمية ويجب أخذ إذن الاستخدام عن طريق جامعة القدس, (www.alquds.edu).

مقدمة

توجت الحركة الصهيونية مشروعها بإقرار ما يعرف ب «قانون القومية عام ٢٠١٨» من البرلمان الإسرائيلي، والذي حدد بشكل معلن ماهية رواية وطبيعية دولة إسرائيل العرقية الكولونيالية. حيث أعلن القانون بشكل واضح أن مكانة الاستيطان على كونه قيمة وذراع لتحقيق ماهية المشروع الصهيوني في فلسطين والسيطرة على القدس ومحيطها لتكون قلب الشعب اليهودي ودولة إسرائيل الحديثة. هذا ما أكده القانون في بند ٧ حين أقر: «تعتبر الدولة تطوير استيطان يهودي قيمة قومية، وتعمل لأجل تشجيعه ودعم إقامته وتثبيته» (عدالة، قانون أساس- القومية). هذا الاستيطان جاء لإنجاز تعريف ماهية الدولة بإعلانه أن: «دولة إسرائيل هي الدولة القومية للشعب اليهودي، وفيها يقوم بممارسة حقه الطبيعي والثقافي والديني والتاريخي لتقرير المصير»، هذه الدولة أقيمت بمكان يسعى لتحقيق ادعاء يربط بين ماضي توراتي تلمودي مع مستقبل حداثي (ساند, ٢٠١١). بهذا الشأن أعلن القانون في البند ١ (أ) وكجزء من المبادئ الأساسية أن: «أرض إسرائيل هي الوطن التاريخي للشعب اليهودي، وفيها قامت دولة إسرائيل».

وكجزء من توثيق الارتباط بين الذات اليهودي، والرواية التوراتية التلمودية والمكان/ فلسطين وقلبها القدس حين حدد القانون بالبند ٣ أن: «عاصمة الدولة: القدس الكاملة والموحدة هي عاصمة إسرائيل». كقانون أساس لم يحدد حدود المكان مثل؛ أرض إسرائيل، دولة إسرائيل والقدس الكاملة والموحدة؛ هذه المسميات بقيت دون تعريف محدد مغلق، بل تركت لحال تحدده الظرفية المتغيرة، والمتحولة والمتعلقة بتوفر موارد قوة الحركة الصهيونية وذراعها دولة إسرائيل وقدرتها على السيطرة التراكمية المتحركة على المكان/ الأرض. لإحكام السيطرة على المكان، استخدمت دولة إسرائيل إرث تاريخي ديني، أعادت إحيائه وصياغته وإدارته من قبل مؤسسات ناظمة وموجهة قبل قيام الدولة الإسرائيلية الحديثة والذي حدد وأوضح معالمها قانون القومية ٢٠١٨، واستثمرت الدولة العرقية اليهودية الحديثة هذا الإرث وقوتها لتثبيت السيطرة على المكان ودحر السكان المحليين الأصلانين، الفلسطينيين، منه باستخدام مصفوفة ضبط ذكية، تحتوي على مركبات وأدوات خشنة وناعمة (خمايسي, ٢٠١٨، ٢٠١٨أ). هذه المصفوفة ما زالت متحركة ومُطوعة لخدمة تحقيق الأهداف التي لخصها قانون القومية.

يدعي هذا المقال أن الحركة الصهيونية طوعت نماذج الاستعمار التقليدية والحديثة لأجل تحقيق روايتها ومشروعها. عملية التطويع المتغير التراكمي صيغت متأثرة من عوامل ذاتية (الحركة الصهيونية) وعوامل داخلية (فلسطين) وعوامل خارجية (دول وقوي عالمية) (Veracini, 2010). بموجب عملية التطويع المتحركة شكلت مشروع استعماري استيطاني هجين (Homi, 1994) يزاوج ويكامل بين نماذج الاستعمار لطرح خاصية له. وإن تحقيق هذا الاستعمار الهجين اعتمد مصفوفة ضبط، سيطرة ورقابه. أحد مركبات هذه المصفوفة هو التخطيط الحيزي (الحضري والقروي والإقليمي) التوجيهي والرسمي المقونن. جُند وسُخر هذا التخطيط من حيث الأهداف والمنهجيات والأدوات والتطبيقات لتحقيق مشروع الدولة العبرية الصهيونية بواسطة استعمار استيطاني هجين. كما أن التخطيط الحيزي يُستَخدم لخلق صورة منشودة لمستقبل مرغوب ومطلوب يصمم مشهد الاستيطان الصهيوني المستقبلي، حيث يصبح حقيقة في الوعي واللغة والخطاب الصهيوني، ينقله من الرواية للحقيقة ومن المؤقت للثابت، ويصبح مطلب صهيوني يبنى عليه المشروع الصهيوني الذي شكل بداية ذراع استعماري لدول وقوى خارجية وتحول إلى دولة أم عرقية استعمارية هجينة تمارس استعمار داخلي استغلالي في مناطق احتلت عام ١٩٦٧، ولا يوجد إقرار دولي وأممي بأنها جزء من إسرائيل الدولة.

تهدف هذه المقالة إلى إلقاء الضوء على تطور وتحول المشروع الصهيوني الاستعماري وتشكيله لنموذج استعماري هجين، مسخرا التخطيط الحيزي ومشكلا معه تأزر وجدلية.

لأجل ذلك يعرض المقال ماهية خصوصية شكل ومضمون التخطيط الحيزي، الموجه والمُقّونن، المُوّظف لتحقيق الأهداف الجغرافية والديموغرافية والديموقراطية الإثنية/ العرقية للسيطرة على المكان وتحقيق الأهداف الاستعمارية الصهيونية في فلسطين من خلال تناول بإيجاز بعض النماذج التخطيطية الممارسة والمطبقة. يعتمد المقال على استعراض ونقد الأدبيات والخطط المنشورة بشأن ماهية التخطيط الحيزي الصهيوني الإسرائيلي، وكيفية تطبيقها الإحلالي، واسقاطات هذا التطبيق على العرب الفلسطينيين. كما أننا نستخدم منهجية «الباحث كلاعب» على اعتبار أن كاتب المقال هو مخطط مدن ومشارك في إعداد مخططات مقاومة بديلة لتلك المعدة من مؤسسات الدولة لمواجهة الفكر والممارسة الاستيطانية.

يبدأ المقال بعرض موجز لإطار معرفي لجدلية الاستعمار والتخطيط الحيزي، ولاحقا نتناول ماهية التخطيط الحيزي وتوظيفه لإنجاز الاستعمار بشكل عام وللصهيوني بشكل خاص. ثم ننتقل لرصد التحولات في استخدام التخطيط الحيزي لصياغة توزيع وانتشار مستوطنات المشروع الصهيوني في فلسطين خلال مراحله المختلفة، وبعدها نعرض سمات وملامح عقيدة ومدرسة التخطيط الحيزية التوجيهي والرسمي، وأدوات إنجازه. يتخلل متن المقال عرض نماذج تطبيقية لاستخدام التخطيط الحيزي لإقامة وتثبيت وتطوير الاستعمار الصهيوني الاستيطاني الهجين في فلسطين كجزء من إنجاز قانون القومية، وحصر وأسر الوجود الفلسطيني وإعاقة تنميته في الوطن.

جدلية الاستعمار والتخطيط الحيزي

يعرف الاستعمار، بشكل عام، على أنه احتلال وسيطرةُ قوّةٍ أجنبيةٍ على أراضي ومقدرات شعبٍ آخر، حيث تقوم القوى الأجنبية المستعمِرة بالسيطرة على مناطق أو أراضي دولة ضعيفة وتهجير شعبها واستغلال مواردها الطبيعية والبشرية، بالإضافة إلى فرض لغة وثقافة الدولة المستعمِرة على السكان الأصليين المستعمرين (Morgrnsen, 2011؛ إيميه, ٢٠١٣). لقد استَعْمَرت الدول الأوروبية مناطق متعددة، حيث سيطرت، وهيمت ونقلت موارد من المناطق المُستَعمرة للدول المُستعمِرة، وأقامت بها مستوطنات بشرية في أطراف المدن بالإضافة إلى مستعمرات قروية ومزارع (Gregory, 2004). تميز نمط الاستعمار الحديث بوجود دولة أم قوية تشكل مركز وقلب الاستعمار، ترسل أذرعها إلى المناطق المستعمرة الضعيفة (Lloyd, 2012؛ سالم, ٢٠٢٢). هناك أنواع من الاستعمار والتي تُلَخص:

١. بالاستعمار الاستيطاني، من خلاله يقوم شعبُ دولةٍ قوية مستعمرة بالهجرة إلى بلدٍ آخر للاستيطان والعمل فيه، وتطبيق محاولات طرد السكان الأصليين منه مع بقاء المستعمرة تابعة بشكلٍ كاملٍ لحكومة البلد الاستعماري الأم (Ramn, 1993).

2. الاستعمار الاستغلالي، والذي من خلاله يقوم المستعمر على إرسال أعداد قليلة من المستعمرين إلى البلدان الجديدة وعدم تهجير السكان الأصليين من مناطقهم، بل إجبارهم على العمل لصالح المستعمر في محاولةٍ لاستغلال موارد وخيرات وثروات الأراضي الجديدة ونقلها إلى البلد الأم المستعمرة.

٣. الاستعمار البديل والذي تقوم فيه أحد الدول الاستعمارية بتشجيع مجموعةٍ عرقيةٍ أو دينيةٍ لاستعمار منطقةٍ تسيطر عليها مجموعةٌ عرقيةٌ أخرى.

٤. الاستعمار الداخلي، الذي تقوم بموجبة مجموعةٌ أغلبية داخل الدولة باستغلال قوتها ونفوذها لاحتلال مناطق تابعة لمجموعاتٍ إثنية/ عرقية تشكل أقلية ضعيفة. تطبيق هذا الاستعمار على أصنافه المختلفة، وفي الغالب، لم يكن موجه بموجب تخطيط حيزي ملزم (Zureik, 2016).

سبق الاستعمار الحديث نشوء التخطيط الحيزي المُنَظم والمقونن والمعلن. تطور هذا التخطيط مع سيطرة الفكر الحداثي العقلاني الذي نشأ بعصر النهضة. كما أن ظهور مشاكل التمدن المتسارع وانتفاخ المدن أصبحت بحاجة للتدخل التخطيطي الحيزي لحل أو إدارة هذه المشاكل وتخفيف أضرارها. كما كشف هذا التمدن عن الحاجة السريعة إلى تدخل الدولة لترشيد استخدامات الأراضي وحل المشاكل الحضرية من خلال وضع سياسات ومخططات إنجازية تتدخل بواسطتها الحكومات المركزية والمحلية. بدء العمل بالتخطيط الحيزي الرسمي الناظم كجزء من السياسات العامة التي تصيغها الدولة للتدخل في عمليات التطور الجارية في محيط معين (منطقة/دولة) لتحقيق أهداف الدولة المركزية في بداية القرن العشرين، خاصة بعد أن سُن أمر تنظيم المدن ١٩.٩ في بريطانيا، ونقل للمستعمرات التي خضعت لها مثل نيجيريا والهند والباكستان ولاحقا فلسطين عام ١٩٢١ (عبد الحميد, ٢٠٠٥).

أسس أمر تنظيم المدن هذا تشكيل مؤسسات تخطيط مركزية، تُعِد مخططات للمدن والأقاليم، تقرها، تفرضها على المجتمع المحلي وتراقب إنجازها (Mckay et.al, 2017). بموجب فرض أمر/ قانون التخطيط يتم تحديد استخدامات الأراضي في الحيز (المديني والقروي)، ومنع أي بناء أو تطوير حيزي بدون إذن/ رخصة من مؤسسات التنظيم التي تشكل جزء من تطبيق قوة الدولة لتحقيق سياساتها الحيزية للسيطرة على موارد الأرض وما يمكن أو يمنع البناء عليها

(Khamaisi, 1997). تستخدم عملية إصدار رخصة بناء وإقرار مخططات هيكلية من قبل مؤسسات التخطيط المُشَكلة من الدولة، والتي هي جزء من مؤسساتها الإدارية العاملة لتحقق سياساتها وتوفير مصالحها. بعد تشكيل مؤسسات التخطيط وفرض عملية إقرار المخططات، أصبح التخطيط الحضري الرسمي أداة طيعة بيد الدولة للسيطرة على الحيز وبسط قدرتها وهيمنتها على توزيع الموارد وللسماح أو لمنع البناء والتطوير في مكان معين أو لفئة سكانية محدده. هكذا أصبح للتخطيط الحضري والحيزي قوة تستخدمه الدولة من أجل حفظ المصلحة والأمن العام، حسب ما يحدد من قبل الدولة المركزية، وأن هدفه ترشيد استخدام الموارد لمنفعة السكان، على اعتبار ان قاعدة المصلحة العامة فوق وأهم من المصلحة الخاصة، وأن المنفعة الخاصة تتضمن في المنفعة العامة. بموجب هذه القاعدة استخدمت الدول الاستعمارية سلطتها وأذرعها المُنشأ من الدولة المركزية والمحلية، التخطيط الحيزي لتحقيق أهدافها.

استخدم الاستعمار الاستيطاني التخطيط الحيزي التوجيهي الذي صيغ قبل التخطيط الرسمي الناظم، للوصول والسيطرة على مصادر الثروات في المستعمرات. بموجب خطط توجيهية عامة، قام المستعمر بنشر نشاطه الاستعماري، ولاحقا ثبته بواسطة إقرار تخطيط رسمي مقونن. جدلية العلاقة بين الاستعمار والتخطيط التوجيهي المترجم لأهدافه، وتحويله إلى مخططات حيزية رسمية استمرت، وهي موجودة حتى الآن في كثير من الدول حتى في مرحلة ما بعد الاستعمار التقليدي. تعد المخططات التوجيهية الحيزية والتي تترجم أهداف الدولة الاستعمارية، استراتيجياتها ورغباتها في توزيع أو تركيز الموارد والسكان، بما في ذلك شبكة الاستيطان البشري المديني والقروي وشبكات المواصلات الخادمة والمغذية لها. هذه المخططات التوجيهية والتي عبرت عن رؤى وأفكار، وطموحات ومصالح تترجم في بعض الأحيان إلى مخططات حيزية رسمية ملزمة ومحددة لاستخدامات الأراضي، وفي حالات أخرى تستخدم الدولة المركزية المخططات التوجيهية كبوصلة عمل الدولة لتحقيق روايتها وأهدافها وسياساتها. بموجب هذا المنهج سلكت الحركة الصهيونية لتحقيق مشروعها في فلسطين والذي شمل إقامة المستوطنات للسيطرة على الأرض، والذي شمل امتلاك وإدارة وتخطيط المكان (خمايسي, ٢٠١٩).

خاصية استعمار المشروع الصهيوني

أنشات الحركة الصهيونية مشروع حداثي يعتمد على رواية وعقيدة دينية مرتبطة بمكان، وأعادت صياغة هذا المشروع وأنتجته مهندسا ومهجنا ليتناسب مع مفاهيم الدولة الحديثة، ذات المنشأ المفاهيمي الأوروبي الاستعماري الحداثي. وعي رائدو الحركة الصهيونية الظرفية التي نشأوا بها وصاغوا رؤية وأهداف تحاول أن توازن بين التناقضات في المصالح بين القوى الاستعمارية الأوروبية بالأساس، وبناء علاقات معها، تم توظيفها لخدمة إنجاز مشروعها الكولونيالي الاستيطاني لإحياء الرواية والعقيدة الدينية (خمايسي, ٢٠٢٢). هذا المشروع مبررا أخلاقيا بحق تاريخي مكتسب، منشأ لواقع ديموغرافي وجغرافي يعتمد على التفضيل الاثني\ الديني\ القومي\ المواطنة في فلسطين. لإنجاز هذا المشروع وافقت وتجانست الحركة الصهيونية بين لغتها وسلوكها وبين المشروع الأوروبي الحداثي، خاصة وأن رواد الحركة الصهيونية ومنتجي فكرها وسلوكها نشأوا وتشكلوا في حاضنة الفكر والممارسة الأوروبية، رغم التنوع والاختلاف فيما بينها شكلا ومضمونا (ساند, ٢٠١٠). هذا الفكر الحداثي كما أشرنا أنتج التخطيط الحيزي المقونن كجزء من مفاهيم الإدارة العامة لترشيد إدارة الموارد وعقلنتها ضمن منطق يحقق أهداف الدولة والمجتمع الحداثي.

استثمرت الحركة الصهيونية، أوروبية المنشأ، وضع تطوير فكر مستقبلي منشود لحل مشكله عرقية/ إثنية حالية والتي تتلخص ب«المسألة اليهودية»، وحاجة هذه المجموعة لترجمة روايتها المبنية على عقيدة دينية لإقامة وطن قومي تحكمه دوله عرقية/ إثنية. هذه الرواية مبنية على الانتماء لماضوية توراتية تلمودية كوعاء جامع لتثبيت حالة أخلاقية جماعية، لبناء دوله عرقية/ إثنية مستقبلية باستخدام قوة الدولة الحديثة للسيطرة على الموارد خاصة الأرض/ الحيز في ظل توافق مصالح بين دول أوروبية استعمارية وبين الحركة الصهيونية وتناقضها العميق مع الدولة العثمانية والحضارة العربية الإسلامية السائدة في فلسطين. هكذا تمكنت الحركة الصهيونية استغلال حالة الاستعمار الأوروبي، بما في ذلك العداء مع الدولة العثمانية وضعفها لصياغه مشروع مهجن يربط بين الرواية والعقيدة الدينية التوراتية والحداثة الأوروبية لإنجاز استعمار صهيوني له خصوصية ظرفية في فلسطين. هذا الاستعمار وَظف التخطيط التوجيهي الحيزي، وصاغه كمشروع جيوسياسي مدعوم من الاستعمار الأوروبي البديل. ولاحقا استخدم التخطيط الحيزي الرسمي لإحكام سيطرته وهيمنته على المكان، فلسطين (انظر شكل ١).

شكل ١: جدلية العلاقة بين الرواية والعقيدة الدينية التوراتية التلمودية وبين التخطيط الحيزي الموجه والرسمي كجزء من سمات خصوصية المشروع الاستعماري الاستيطاني الصهيوني في فلسطين

تحولات الممارسة الكولونيالية الصهيونية

تُظهر دراسة تطور حال الاستعمار الصهيوني في فلسطيني أنه متحول ومتأقلم ويتناسب مع الحال الذي صاغها وأنتجها في فلسطين لكي يحقق الرواية والعقيدة الدينية المصاغة والمرتبطة بالمكان، مستخدمة القوة لتحقيق أهدافها ومنتهزة لفرص أو صانعة لها لتكون جزء من استعمار أوروبي بديل. يمكن أن نقسم تطبيق المشروع الاستعماري الصهيوني إلى ثلاثة مراحل رئيسة: ١. قبل قيام إسرائيل عام ١٩٤٨، والذي يمكن تقسيمه لفترتين رئيستين: ١. «الاستيطان الخيري» قبل عام ١٩١٧. ٢. الاستيطان القومي الجيوسياسي الموجه بموجب تخطيط توجيهي ورسمي بين ١٩١٧- ١٩٤٨. ب. بعد قيام إسرائيل وحتى ١٩٦٧. ج. بعد ١٩٦٧ حتى اليوم. ويمكن تقسيم المرحلة الثانية والثالثة إلى مراحل ثانوية كما سنتناولها بإيجاز لاحقا مركزين على جدلية العلاقة بين الاستعمار والتخطيط الحيزي.

سمات مرحلة التأسيس، الاستعمار الخيري البديل المتميز

بدأ هذا الاستعمار الصهيوني كجزء من الاستعمار الأوروبي ذا الطابع الديني (المسيحياني) المستحدث منذ أواسط القرن التاسع عشر، ومشكلا ذراعا له. هذا الاستعمار انطلق بعد حملة نابليون على فلسطين، وطبق من خلال امتلاك الأرض وإقامة مستعمرات من قبل التمبلريم «جماعة الهيكليون». فرغم فشل حملة نابليون إلا أن الأطماع الأوروبية بأرض فلسطين لم تهدأ، ففي عام ١٨٥٣، ومع انتهاء حرب القرم، برزت في أوروبا «حركة الأتقياء» التي تنبأت بسقوط الدولة العثمانية، وبدأت تُحضّر للعودة إلى «الأرض المقدسة»، ومن بين «الأتقياء»، ظهرت جماعة اختارت لنفسها اسم «جماعة الهيكليون - بالألمانية - Tempelgesellschaft). وهي تسمية من وحي «فرسان الهيكل» الذين ظهروا مع وصول الحملات الصليبية إلى بلاد الشام قبل حوالي ١٠٠٠ عام. وفي عام ١٨٦١، اجتمع ٦٤ رجلًا من رجال الدين في ألمانيا وقرروا تأسيس لجنة «الهيكل الألماني» "Deutscher Tempel"، ليترأس دافيد هارديج لجنة بناء الهيكل في القدس. يُمكن تلخيص نوايا هؤلاء من خلال «خطاب أحد» لزعيمهم هارديج وجهه لزُعماء أوروبا جاء فيه: «إن ظروف شعبنا أقنعتنا بأن الوقت قد حان لبناء هيكل الرب في الأرض المقدسة؛ فأقوال الأنبياء في العهدين القديم والجديد تعتبر بناء الهيكل الوسيلة الوحيدة لسعادة الشعوب والأفراد على حد سواء» (عاصي, ٢٠١٦). قام الهيكليون بتطبيق فكرهم بإقامة مستعمرات سبقت الاستعمار الصهيوني بموجب تخطيط حيزي توجيهي حداثي ناظم، وشكلت إيحاء له كنموذج إقامة الحي الألماني في حيفا (مستعمرة الهيكليين)، وسارونا في يافا. هذا الاستعمار سبق إقامة مستعمرات يهودية صهيونية مثل بيتح تكفا، ريشون لتسيون ودغانيا. هذه المستعمرات الصهيونية استفادت وطبقت دوافع ولغة، وأدوات هندسة وتنظيم الحيز والمجتمع الذي طبقة الهيكليون في مستعمراتهم، حيث أصبح الاستعمار الصهيوني لاحقا ذراعا للاستعمار الأوروبي في فلسطين ومطبقا رسائله ومُتماهيا ومتوافقا مع أهدافه وموظفا لها في هذه المرحلة.

بالمقابل، وبالموازاة مع جهود جماعة الهيكليون، وبالتنافس معها، نظم الصهيونيون أنفسهم، ودُعِموا من الدول الأوروبية، خاصة بريطانيا، وداعمون صهيونيون مثل روتشلد ، وأقاموا مستعمرات صهيونية قروية جديدة في البداية بما في ذلك على ضفاف بحيرة طبريا (مستعمرة كنيرت ودغانيا)، وفي الأراضي التي تمكنت الحركة الصهيونية

السيطرة عليها وامتلاكها. مبادئ تخطيطية توجيهية صاغت سمات ومواقع المستعمرات الصهيونية وتتلخص في إقامة مستعمرات زراعية تعاونية، بجانب موارد مياه، وتوفر مساحات زراعية كافية، تجنب الصدام المباشر مع السكان المحليين الفلسطينيين الأصلانيين وتوفر إمكانية الدفاع والحماية وإقامة أحياء صهيونية في أطراف المدن القائمة مثل يافا، بالموازاة مع تعزيز الاستيطان اليهودي القائم مثل القدس، وإقامة مستعمرات كمراكز تربوية لصياغة الهوية الجمعية الصهيونية كنواوات للتوسع. كما تم تطبيق الرغبة بإظهار الإنجازات الاستيطانية الصهيونية لكي تبني عليها بشكل تراكمي، وتستقطب دعم مالي وسياسي وديموغرافي لتوسيعها وإقامة مستعمرات إضافية. لذا استثمر رواد الصهيونية حال اليهود في دول المصدر مثل روسيا لتشجيع هجرتهم واستقطابهم إلى فلسطين من خلال استيطان أيديولوجي لبناء الوجود العرقي وقيام كيان المشروع الصهيوني بموجب تخطيط توجيهي ركزته الوكالة اليهودية وأحباء صهيون وروتشلد وآخرون. وضمن رغبة الصهيونية في السيطرة على الأرض فضلت في عقيدتها القرية على المدينة ودعت للسكن والعمل الزراعي كجزء من إنتاج اليهودي الجديد (كونفرتي, ٢٠٠٩؛ رايخمن, ١٩٧٧).

دفع تلاقي المصالح بين الحركة الصهيونية وبين الاستعمار الأوروبي إلى دعم الاستعمار الصهيوني الوافد البديل إلى فلسطين، حيث كان جزء منه، رغم بعض الخصوصية والتميز والذي تمثل بكونها حركة ذات سمات عقائدية ورواية دينية يتوافق معها غالبية المجتمع والقادة الأوروبيين. ولكن الرغبة بالسيطرة وامتلاك الموارد، ولاحقا تكوين إطار جيوسياسي يستعيد سيطرته على القدس وفلسطين هو الهدف. تحقيق هذا الهدف يتم بالسيطرة على المكان من خلال امتلاك الأرض، واستقطاب سكان ذو انتماء ديني، عقائدي وإثني/ عرقي بعد تشكيلهم كجماعة مصلحية مثل «أحباء صهيون-حوبيي تسيون». هذا النشاط المجتمعي العقائدي نظم من خلال مؤسسات فاعلة تقوم بتنظيم عملية الكولونيالية الاستعمارية الصهيونية والتي ترجمت بتشكيل الصندوق القومي اليهودي عام ١٩٠١ لجمع الأموال وشراء الأراضي في فلسطين، ولاحقا الوكالة اليهودية لأجل إسرائيل كذراع تنفيذي للحركة الصهيونية لتشجيع الهجرة اليهودية واستيطانها في فلسطين.

رغم تحول الاستعمار من الاستيطان التمبليري للاستيطان الصهيوني في فلسطين، إلا أن كليهما اعتمدا الدوافع الدينية لتحقيق استعمارهم في «الأرض المقدسة» فلسطين «لشعب الله المختار» معتمدين على تطبيق وعود توراتية ومسيحانية لبناء الهيكل. هذا الاستعمار اعتمد نموذج وجود دولة الأم التي ترسل مواطنيها للاستعمار في أراضي مستعمرة بحيث يتم سلب موارد من الأراضي المُستَعمَرة لدول الأم المُستَعمِرة. أما في حال الاستعمار الصهيوني في فلسطين فإن الدول المُستعمِرة شكلت غلاف داعم للمستعمر الصهيوني لإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، تطبيقا لوعد بلفور ١٩١٧. بموجب هذا الوعد التزمت الدولة المستعمرة؛ بريطانيا، بحماية ودعم الاستيطان الصهيوني في فلسطين، وذلك من خلال وضع يدها كدولة منتدبة على فلسطين. تحت ظل هذا الانتداب وسعت وعززت الحركة الصهيونية استيطانها القروي والمديني الحديث، بالموازاة مع تعميق الاستيطان الديني الأرثوذكسي في القدس خاصة. هكذا فإن خاصية الاستعمار الصهيوني في فلسطين بالمقارنة مع الاستعمار الفرنسي في شمال إفريقيا او استعمار بريطانيا في الهند أو الباكستان، شملت شكل، دوافع وطبيعة العلاقة بين دولة الأم المُستعمِرة ومستعمراتها وأصبح استعمار بديل له (Aminzade, 2013).

كما تقدم، انطلق الاستعمار الصهيوني من رواية وعقيدة دينية توراتية تسعى لإعادة إحياء ذاتها وتجددها في وطن قومي/ عرقي جديد. هذه الرواية كانت وما زالت مُكوِن للدافع الأخلاقي للمشروع الصهيوني وأدوات سيطرته على الأرض/ المكان فلسطين. لتحقيق هذه الرواية برمجت الحركة الصهيونية إعادة تشكيل ذاتها متأقلمة مع ظروف موضوعية ذاتية وخارجية، محلية وعالمية ومطوعة وموظفة هذه الظروف من أجل تحقيق مشروعها الاستعماري، مستغلة خصوصية العقيدة التوراتية التلمودية لاستئناف حضورها في فلسطين من خلال إقامة دولة قومية يهودية حديثة. كجزء من عملية التطويع والتوظيف المتحرك، قامت قيادات الحركة الصهيونية باستثمار دول الأم الاستعمارية ذات التقليد الكولونيالي الحديث، خاصة بريطانيا، لإنجاز مشروع الحركة الصهيونية في فلسطين.

كما قلنا، فإن قيادة الحركة الصهيونية كانت أوروبية المنشأ وكانت جزء من مشروع أوروبا الحداثي، تحدثت لغته واندمجت به، رغم خصوصية الانتماء الديني اليهودي على تياراته المختلفة. كما أن دول أوروبا الرئيسة استغلت حال ضعف الدولة العثمانية لتجزئتها وإضعافها وحتى القضاء عليها، كما حدث بعد الحرب العالمية الأولى، وقامت بتقسيم انتدابها على منطقة الهلال الخصيب والجزيرة العربية بين انتداب فرنسي وبريطاني. في هذه الظرفية وجد قيادة

الحركة الصهيونية فرصة استثمار تمكين وتوسيع الاستيطان اليهودي الصهيوني في ظل الانتداب البريطاني على فلسطين، بعد أن فشلوا بإقناع الدولة العثمانية منحهم حق الاستيطان العرقي المنظم، المعلن والموجه والمدعوم. أما الانتداب البريطاني فقد منحهم هذه المظلة نتيجة تلاقي مصالح ومنافع بين الدول الأوروبية والحركة الصهيونية والتي تتمثل بوضع حل للمسألة اليهودية وتشكيل دولة يهودية تتمكن من السيطرة على مدينة القدس، على اعتبار أن القدس هي مهبط قلوب المؤمنين بالديانات الموحدة الثلاث؛ اليهودية والمسيحية والإسلامية، وكل واحدة من طوائف هذه الديانات تسعى للحضور والسيطرة على القدس كجزء من السيطرة على الموارد الروحية والرمزية. بين هذه الديانات والطوائف يوجد صراع مجذر لتغليب روايتها التي تستخدم كعنصر مركزي في امتلاك القوة الناعمة والخشنة للسيطرة على القدس وفلسطين.

بعض ملامح خاصية المشروع الكولونيالي الصهيوني كان منح الأفضلية للاستيطان الزراعي القروي المنظم والمخطط حيزيا، إداريا واقتصاديا. فرغم أن اليهود الصهاينة سكنوا المدن في دول المصدر وشغلوا وظائف خدماتية، ولكن بعد هجرتهم لفلسطين بموجب موجات هجرة موجهة متتابعة اختاروا في البداية، وعلى الغالب، إقامة مستوطنات مخططة قروية زراعية مستقاة ومستوحاة من التجربة الروسية والألمانية. جزء من هذا الاستيطان الزراعي الصهيوني كان بهدف تعميق قِيَمْ الإنتاج الذاتي والتشارك المجتمعي والارتباط بالأرض بعد امتلاكها واستصلاحها والسيطرة على المكان من خلال زرع مستوطنة، لتشكل ودِ/عامود حولها يتم استملاك أراضي لإقامة مستوطنات قروية زراعية إضافية محاطة بسياج وبها برج مراقبة، لتشكل مجمل هذه المستوطنات عنقود - بلوك Block - مسيطر على حيز يمكن الدفاع عنه وعن ذاته. هذا النمط الاستيطاني الوافد كان غريب عن النموذج القروي الفلسطيني الأصلاني العضوي. هذا الاستيطان الصهيوني الوافد خلق شبكة استيطان قروي ومديني مزدوجة وثنائية في نفس الحيز واحدة عربية فلسطينية أصلانية تطورت بشكل عضوي تكاملي وتوافقي متصالحة مع الحيز/ المكان، مقابل شبكة مستعمرات قروية أنشات بموجب تخطيط حداثي منسوخ ومنقول من البيئة الأوربية إلى فلسطين. هذا الاستيطان خلق غربة بينه وبين البيئة المُنشأ بها، كما هو حال الأحياء أو البلدات التي أنشأت في الدول المستعمرة.

كما أن من ملامح الاستيطان الصهيوني هو تشكيله لمشروع إقامة دولة، أي لم يتعامل مع ذاته كمؤقت، بل هو جزء مُشكِل ومُكمِل لمركباته، يسعى إلى تثبيت ذاته وتمكينه ليبني عليه التوسع والتحول من حالة الأطراف لتشكيل مركز للشعب اليهودي. هذا التثبيت في التوسع انطلق من إقامة أنوية قروية موزعة في الأطراف بجانب مصادر مياه وتوفر أراضي قابلة للزراعة العصرية أو يمكن استصلاحها لهذه الغاية. حول هذه الأنوية يمكن إقامة أنوية قروية زراعية لتشكل معا عنقود استيطاني يمتد على مساحات بها تواصل إقليمي. هذا العنقود الاستيطاني يشكل حلقة من سلسة عناقيد وكتل استيطانية تهدف تكوين امتداد إقليمي يمكن الانفصال والدفاع عنه من ناحية، ومن ناحية ثانية تشكيل مركب أساس في عزل وتقطيع شبكة القرى والمدن الفلسطينية العضوية القائمة لإضعافها. هذه الاستراتيجية الاستيطانية الصهيونية غير معلنة في البداية، وطبقت بموجب نظام التجربة والخطأ واستثمار الفرص، وأصبحت منهج تخطيطي حيزي معلن متبع بإقامة وتكثيف الاستيطان الصهيوني قبل إقامة دولة إسرائيل، وبعد إقامتها كما سنوضح لاحقا.

استطاع الاستيطان الصهيوني تجنب الصدام مع السكان المحليين في المراحل الأولى لإنجاز وإنجاح مشروعه على مراحل. مرحلة التسلل الأولي كانت منطلقة من كسب عطف ذوي العلاقة الحاضرين في فلسطين وشراء أراضي بشكل عيني نقطي حيث تسنح الفرصة لإقامة مستوطنة الود/العامود ولاحقا توسيعها لتشمل العنقود. كما أنهم سوقوا فكرهم وشرعنة مشروعهم تحت شعار بأنهم جاءوا «إلى أرض بلا شعب لشعب بلا أرض» (مصالحة، ١٩٩٧). بشأن شراء الأراضي، وظفت الحركة الصهيونية نظام الأراضي القائم في فلسطين، بما في ذلك شراء الأراضي من اقطاعيين غير محليين لإقامة مستوطنات او استخدام هذه الأراضي للزراعة وتشغيل المستوطنين بها وتوسيع مشروعهم الاستيطاني. بالموازاة مع إقامة وإشغال الاستيطان الزراعي، أقيمت أحياء في المدن مثل حي «يمين موشه» جنوب مقبرة مأمن الله في القدس بمبادرة الصهيوني مونتفيوري، كذلك إقامة حي المتدينين الحريديم «مئه شعاريم» وحي يهودي «احوزت بايت» شمال شرق يافا ليشكل نواة انطلاق وتوسع تل ابيت.

مرحلة الانطلاقة، الأساس الاستعماري

مع فرض الانتداب البريطاني على فلسطين وصدور وعد بلفور انطلق المشروع الكولونيالي الصهيوني نحو مرحلة جديدة لتحقيق رؤية مشروع هرتسل الذي لخصه في كتابه «الأرض القديمة الجديدة» (Altneuland) بواسطة إنتاج وعي جمعي يهودي صهيوني مُهَندس لإنتاج دولة عرقية يهودية في فلسطين، مستثمرة الانتداب البريطاني كغلاف سامح وممكن، لترجمة المشروع على الأرض من خلال إقامة مستعمرات زراعية متموضعة بموجب مخططات توجيهية مستقاة من فكر ومنهجية أوروبية كما هو شأن المخطط الصهيوني أرتور روبين، ويوسف فايس وآخرون، وموجه لعملية استملاك الأراضي والسيطرة عليها (رايخمن, ١٩٧٧). سكن هذه المستعمرات المهاجرين الصهاينة والتي أقيمت وتوسعت حسب تخطيط حيزي حداثي مبادر له، منسوخ ومنقول من بيئة أوروبية. التماهي بين الانتداب البريطاني ممثلا بالمندوب السامي الأول هيربرت صموئيل الذي سعى لتطبيق صك الانتداب على فلسطين ١٩٢٢ ووعد بلفور ١٩١٧، وتطبيق أمر تخطيط المدن ١٩٢١ وتعديلاته خاصة أمر تنظيم المدن ١٩٣٦ والذي يشكل أساس نظام التخطيط الحيزي الرسمي في فلسطين قبل وبعد إقامة دولة إسرائيل. مع فرض الانتداب البريطاني على فلسطين انتقل الاستعمار الصهيوني من حال الاستيطان الخيري (فلنتروبي Philanthropy) إلى الاستيطان الاستعماري القومي/العرقي الوطني المنظم البديل والذي شكل لاحقا أساس لتقسيم فلسطين جيوسياسيا.

توسع الاستعمار الصهيوني وتحوله من حال المبادرات الخيرية لإقامة أنوية قروية مخططة إلى إنشاء شبكة من الاستعمار القروي والمديني المخطط والموجه بموجب تخطيط مسبق لاستيعاب زيادة الهجرة الوافدة كذلك لتأمين السيطرة على الأراضي التي تم امتلاكها والسيطرة عليها. تأثر انتشار هذا الاستعمار من عدة عوامل مثل توفر أراضي بملكيه صهيونية، أو أراضي يمكن شرائها أو السيطرة بموجب خطط مثل مخطط توجيهي على شكل N والذي وضعه أرتور روبين.

هذا المخطط الحيزي التوجيهي وضع تصور توجيهي لامتلاك الأرض وإقامة المستعمرات الزراعية الصهيونية والذي يبدأ من منطقة سفوح جبل الشيخ وعيون البانياس، مرورا بسهل الحولة وسهل بيسان جنوبا، ومرج بن عامر غربا حتى حيفا، وجنوبا على امتداد السهل الساحلي. ولاحقا شكل هذا المخطط/ الاستراتيجية الاستيطانية الحيزية، أساس لوضع اقتراح تقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية، بعد إقرار رسمي لهذا التقسيم بموجب قرار رقم ١٨١ لعام ١٩٤٧ من قبل الأمم المتحدة. حيث شملت الدولة اليهودية حسب قرار التقسيم كل المستعمرات الصهيونية والتي وصل عددها ما يزيد عن ٣٠٠ مستعمرة يسكنها حوالي ٦٠٠ ألف صهيوني مشكلين حوالي ثلث سكان فلسطين مسيطرون على أقل من ٦,٤٪ من مساحة فلسطين، ولكن قرار التقسيم منح الدولة اليهودية ما يزيد عن ٥٧,٧٪ من مساحة فلسطين الانتدابية. هكذا حقق قرار التقسيم رؤيا ومشروع الحركة الصهيونية المرحلي في ظل الانتداب البريطاني كنوع من أنواع الاستعمار.

رغم أن الحركة الصهيونية صاغت برامجها ومخططاتها الحيزية بشكل مستقل ومنفصل عما قام به الانتداب البريطاني من إعداد مخططات هيكلية محلية للمدن الفلسطينية بموجب أمر تنظيم المدن ١٩٢١، ولاحقا إعداد مخططات إقليمية/لوائية بموجب أمر تنظيم المدن ١٩٣٦. حيث قسم الانتداب فلسطين إلى ستة ألوية، وتم إعداد مخطط هيكلي لكل لواء حدد استخدامات الأراضي به، وفرض وجوب إصدار رخصة بناء لكل تطوير، بما في ذلك للمباني السكنية والزراعية (Coon, 1992). بعض هذه المخططات ما زالت سارية المفعول على جزء من أراضي الضفة الغربية والتي تعرف بمخططات RJ-5 للواء القدس، وS-15 للواء نابلس. طبقت هذه المخططات على شبكة البلدات الفلسطينية المتطورة عضويا، وضبطت تطورها. أما شبكة المستعمرات الصهيونية المُنْشأ، لاقت تسامحا وتفهما من قبل سلطات الانتداب البريطاني، مما دفع تطورها وتوسعها في ظل الانتداب البريطاني الذي تماهى مع المشروع الصهيوني (رازين, ٢٠١٠). أعدت وأقرت هذه المخططات الرسمية في ظل الانتداب البريطاني، وبالموازاة مع إقامة وتوسيع شبكة مستعمرات استيطانية عرقية صهيونية مخططة حديثة بموجب تخطيط توجيهي عرقي، إلى جانب ومتقاطعة مع شبكة قروية ومدنية فلسطينية تطورت بشكل عضوي فرض عليها التخطيط الحيزي الرسمي الانتدابي لضبط تطورها.

يمكن أن نلخص أن التخطيط الحيزي في ظل الانتداب البريطاني منح الحركة الصهيونية مساحة كبيرة لتطبيق مشروعها الاستيطاني الاستعماري بمستوين. الأول، استخدام قوة بريطانيا كدولة أم مستعمِرة طبقت قوانين ونظم حيزية تتعلق بتسوية الأراضي والتخطيط الحيزي الرسمي ومكنت الاستعمار الاستيطاني الصهيوني من شراء الأرض وامتلاكها، وإقامة مستعمرات عرقية مخططة دون ضبط تخطيط رسمي، وبذلك شكل الاستعمار الصهيوني نموذج تطبيقي لاستعمار بديل للاستعمار البريطاني. الثاني، تطبيق استعمار داخلي من قبل الحركة الصهيونية نفسها والتي تعمل لاستقطاب مهاجرين بشكل انتقائي وحسب الانتماء العرقي وتوطينهم بموجب استراتيجية حيزية تمكنها من تكوين كيان جيوسياسي مستقل، وإقامة مؤسسات إدارية، خدماتية وسياسية كفروع لمؤسسات صهيونية أسست وبقيت تعمل في دول أوروبية، وأقامت لها مندوبيات وفروع لها في فلسطين لصيانة واستدامة المشروع الصهيوني، لتشكل مؤسسات عاملة على طريق إقامة الدولة الصهيونية.

تحول الاستعمار الصهيوني من البديل إلى دولة أم

قرر الانتداب البريطاني إنهاء ولايته وخروجه من فلسطين في منتصف ١٩٤٨، بعد أن أسس لإنجاز مشروع إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين ومنحه الأدوات لتحقيق ذلك، من خلال السيطرة على الأرض، جذب وحضور ديموغرافي عرقي، تشكيل شبكة استيطان مديني وقروي تمتلك موارد وتشكيل مؤسسات رسمية لإدارة الدولة بعد تدريبها كجزء من مؤسسات الانتداب الرسمية وتشكيل مؤسسات ظل عرقية تقدم خدماتها لليهود الصهاينة. بعد خروج الانتداب وقيام دولة إسرائيل مستقلة عن بريطانيا، وأصبحت تمتلك قوة الدولة لهندسة الحيز، بقيت الدول الاستعمارية الغربية تدعمها بشكل مباشر وغير مباشر. امتلاك هذه القوة شملت مصادرة الأراضي من أصحابها الذين بقوا في وطنهم، وفرضت عليهم المواطنة الإسرائيلية؛ كذلك السيطرة على الأراضي التي كانت بملك الفلسطينيين الذين تم تهجيرهم وإجراء عملية تطهير حيزي ومديني لقراهم ومدنهم. كما أن الدولة الجديدة سيطرت على مخزون الأراضي التي خضعت لسيطرة الدولة العثمانية والانتداب البريطاني. هذه الأراضي أضيفت على الأراضي التي كانت تحت سيطرة الحركة الصهيونية قبل قيام الدولة. كما أنه خلال حرب ١٩٤٨ تم احتلال مساحات إضافية من منطقة الدولة العربية المقترحة حسب قرار التقسيم، وشملت منطقة الجليل، المثلث النقب والقدس (خمايسي, ٢٠١٣). هكذا أصبحت الدولة الإسرائيلية تسيطر على ٧٢٪ من مساحة فلسطين، وتتصرف دون معيق بحوالي ٩٣٪ من الأراضي بها، معظمها كانت فارغة من الاستيطان الصهيوني، وذلك بعد طرد وخروج سكانها الفلسطينيين الأصلانين منها خلال النكبة.

بالمقابل وبالموازاة مع عملية السيطرة على الحيز والأرض، عملت الحركة الصهيونية ومؤسسات الدولة الحديثة لاستقطاب هجرة يهودية وافدة إليها. هذه الهجرة اليهودية المرغوبة غلفت ضمن رواية قِيَّمية تشجع الهجرة اليهودية إلى فلسطين، كما أن الحركة الصهيونية قامت بفعاليات تدفع هجرة يهودية إليها من الدول الأوروبية والدول العربية. بعد خمس سنوات من إقامة الدولة تضاعف عدد سكانها، وذلك لأن دولة إسرائيل تحولت لدولة أم تستقطب وتستوعب هجرة يهودية إليها وتوزعها وتستخدمها لإنجاز استعمار داخلي وإحلال محل شبكة الاستيطان البشري الفلسطينية. شمل هذا الاستعمار الداخلي إعادة صياغة وهندسة الحيز (Weizman, 2007) بموجب مخططات حيزية توجيهية تهدف لحفظ حدود الدولة الحديثة، وتحقيق أهداف جيوسياسية ومنع إمكانية عودة مهجرين فلسطينيين إلى مدنهم وقراهم، وتأمين السيطرة اليهودية على الأرض، واستيعاب وتوطين مهاجرين يهود محل العرب الفلسطينيين، وتعزيز وتمكين الاستيطان اليهودي في الأطراف لإشغال واستعمار مناطق بها أقلية يهودية، وحصر توسع البلدات العربية التي بقيت في حدود إسرائيل بعد احتلالها خلال حرب ١٩٤٨، وتقطيع شبكة البلدات العربية الفلسطينية التي بقيت في منطقة الجليل، والمثلث والنقب وتأمين ميزان ديموغرافي لصالح اليهود بهذه المناطق لمنع إمكانية عودتها إلى الدولة العربية إذا ما تم التوافق على إنجاز قرار التقسيم ١٨١ (حسون, ٢٠١٢).

لتأمين إنجاز الأهداف المذكورة أعدت الدولة مخططات قطرية حيزية توجيهية ومقوننة، كان أولها مخطط فيزيائي لإسرائيل عام ١٩٥٠. هذا المخطط التوجيهي وضع الأسس لمشروع الاستعمار الداخلي من خلال توزيع السكان اليهود وإعادة رسم الخارطة السكانية وشبكة الاستيطان القروية والمدينية اليهودية (جبارين, ٢٠١٢). هذا المخطط لم يقر رسميا من مؤسسات التخطيط، بل تم تبنيه كمخطط توجيهي وبموجبه قامت الحكومات الإسرائيلية بمبادرات لإنجاز مشاريع قطرية وإقليمية تؤمن سيطرتها على الأرض. تبع هذا المخطط إعداد مخططات حيزية قطرية لتوزيع السكان اليهود لمناطق الأطراف وإقامة مدن تطوير وسطية تخدم الأقاليم القروية وتثبيت عقيدة التخطيط الحيزي الإسرائيلي (خمايسي, ٢٠١٩).

إعداد وتطبيق المخططات القطرية والإقليمية الحيزية من قبل مؤسسات التخطيط الحكومية بشكل مستقل عزز حال الاستعمار الداخلي الاستيطاني بعد أن أصبحت إسرائيل دولة تمارس سيادتها لإنجاز مشروعها بموجب روايتها. ومما زاد من استقلالية الدولة بممارسة سياسات تخطيط رسمية مقوننة هو إقرار قانون التنظيم والبناء لعام ١٩٦٥، والذي بُني على أساس أمر تنظيم المدن الانتدابي لعام ١٩٣٦، وأجريت له تعديلات وإضافات تخدم تخطيط الحيز لخدمة المشروع الصهيوني. حافظ هذا القانون على استمرار مركزية جهاز التخطيط لضبط استخدامات الأراضي. مركزية التخطيط تكاملت مع مركزية امتلاك الأرض وإدارة الحيز لتأمين توافق وتكامل بين سياسات التخطيط وسياسات الأراضي، وبذلك امتلكت الدولة المركزية الأدوات لتسهيل عمليات الاستيطان الصهيوني من خلال تبني سياسات توزيع السكان اليهود الوافدين، مقابل سياسات تركيز المواطنين العرب الفلسطينيون في وطنهم.

تعزيز مكانة دولة الأم الاستعمارية بعد عام ١٩٦٧

احتلال الأراضي العربية بعد حرب ١٩٦٧ فتح فرص تعزيز حال دولة إسرائيل ودخلت ضمن إطار تعريفها كدولة أم استعمارية استيطانية هجينة، أي أنها تدمج بين أنماط الاستعمار المختلفة بالموازاة. تنفيذ هذا الاستعمار طبق بواسطة نماذج متعددة من الاستيطان المخطط حسب تخطيط حيزي قطري، إقليمي ومحلي توجيهي مبادر له من الدولة ومن الوكالة الصهيونية، بعضه استخدم الاستيطان الخيري السياسي، ولاحقا تبنته الدولة ودافعت عنه وأصبح جزء من مشروعها. حال الاستعمار الصهيوني الإسرائيلي الهجين هو جزء من حال أطلق عليه «دولة استثنائية – State of Exception (Lloyd, 2012)».

يمكن تلخيص نهج الاستعمار الاستيطاني الصهيوني بعدة حالات: ١. استمرار تعميق الاستعمار الاستيطاني الداخلي لتهويد المكان والحيز داخل المناطق التي فرضت عليهم سيادة دولة إسرائيل، خاصة مناطق تتركز فيها الأقلية العربية الفلسطينية مواطني إسرائيل مثل الجليل والنقب والمثلث. ٢. استعمار استيطاني في محيط القدس الشرقية بعد ضم حوالي ٧٢ كلم مربع من الضفة الغربية التي ضمت بقرار إسرائيلي أحادي قسري عام ١٩٦٧ لإسرائيل بعد احتلالها، مخالفة للمواثيق الأممية وللقانون الدولي. هذه المواثيق والقوانين والقرارات الأممية ما زالت تتعامل مع القدس الشرقية كجزء من الضفة الغربية وأراضي محتلة رغم أن ٤٠٪ من سكانها الحاليين هم يهود إسرائيليون. هذا الاستعمار في القدس الشرقية يمكن أن نصفه بأنه يترنح بين تعميق الاستعمار الداخلي والضم الزاحف للأرض وإقامة مستعمرات/أحياء إسرائيلية، بينما منح السكان الفلسطينيين المقدسيين مكانة مقيم ثابت؛ أي فصل المكانة بين الأرض والإنسان الفلسطيني المقدسي.٣. استعمار استيطاني خارجي في الأراضي الفلسطينية، السورية والمصرية التي احتلت عام ١٩٦٧ بأنماط استعمارية مختلفة، رغم التشابه العام فيما بينها بحيث أنها تمثل نموذج من استعمار استغلالي بواسطة قرى زراعية تعاونية مخدومة من مدن صغيرة، لتشكل معا عنقود استيطاني بينه امتداد وتواصل حيزي يتطلب ويمكن الدفاع عنه من قبل دولة الأم الاستعمارية.

بدأ هذا الاستعمار باستخدام قوة دولة الأم المحتلة، إسرائيل؛ وتطبيق استعمار استيطاني خيري سياسي تقوم به الوكالة الصهيونية معيدة ومستأنفة النموذج الاستعماري الاستيطاني الذي مارسته قبل قيام دولة إسرائيل في حال الدولة المتخيلة لتحويلها (pre-state, state of mind) إلى مبنى دولة قائمة (structure of state). انطلق هذا الاستعمار بعد الاحتلال بإقامة ثغور استيطانية تدمج بين العسكري والمدني، وتحولت إلى قرى زراعية في هضبة الجولان وغور الأردن ومنطقة شمال سيناء. هذه المستعمرات الزراعية شكلت أنوية لعناقيد استيطانية، لتكون أساس للسيطرة على موارد الأرض الزراعية، ولاحقا خلق امتداد وتواصل إقليمي مرتبط بدولة الأم المحاذية، داخل الخط الأخضر الذي أقر أمميا (Khamaisi 2008). ٤. استعمار استيطاني ديني توراتي تلمودي الدوافع، تتوطن وتتموضع في مواقع تدعي الرواية الصهيونية اليهودية أن لها ارتباط تاريخي ديني. هذا الاستيطان شمل بؤر استيطانية في القدس القديمة وحاليا يتوسع باتجاه الجنوب في سلوان؛ بؤرة في قلب الخليل (تل روميدا وكريات أربع)، مستوطنة ألون موره وعوفره وسوسيا وشيلو في منطقة قلب الضفة الغربية والذي قادته مجموعات دينية صهيونية مثل غوش إيمونيم، وتبنته الدولة لاحقا (Ariel, 2017).

هذا الاستعمار الاستيطاني الهجيني خُطِط له ودعمته قوى متعددة عملت بتآزر وجدلية تراكمية. شملت هذه القوى:

١. دولة إسرائيل التي تحولت لدولة أم استعمارية محتلة تهدف إلى توسيع الأراضي التي تحت سيطرتها وتبسط سيادتها وهيمنتها عليها وتستغل مواردها.

٢. الوكالة اليهودية التي وظفت موارد تُجمع من اليهود في العالم لشراء أرض ولدعم الاستيطان الإسرائيلي، وأقامت قسم استيطان مهمته إقامة مستوطنات جديده قروية ومدينية في الأراضي المحتلة بحماية قوة دولة إسرائيل كاستمرار لما قامت به في ظل قوة الانتداب البريطاني. حيث أن الوكالة اليهودية تقاسمت أدوار بينها وبين دولة إسرائيل في عملية التخطيط الحيزي التوجيهي الاستيطاني ولاحقا حمايته، تبنيه وإقراره بموجب تخطيط رسمي بإقرار مؤسسات التنظيم الإسرائيلية.

٣. دعم دولي غربي، أمريكي وأوروبي معلن وغير معلن، مدافع عن المشروع الاستعماري الاستيطاني الصهيوني والإسرائيلي في المحافل الدولية. شمل هذا الدعم مركبات معنوية ومادية. هذا الدعم شكل مظلة لتطبيق وحماية مركبات الاستعمار الاستيطاني، والذي شمل دفع هجرة يهودية للقدوم إلى إسرائيل لتغذية الاستيطان وإشغاله، بموجب طفرات هجرة كما حدث بين عام ١٩٨٩-١٩٩١ حيث هاجر لإسرائيل ما يزيد عن ٧٥٠ ألف مهاجر من دول الاتحاد السوفياتي، أو استمرار الهجرة اليهودية الراشحه من دول مختلفة بما في ذلك فرنسا وأمريكا وأثيوبيا. بين عام ٢٠١٦-٢٠١٩ هاجر لإسرائيل حوالي ١١٤ ألف يهودي كنموذج للهجرة الراشحه التي تسعى إسرائيل لزيادتها لتعميق استيطانها واستخدامها كجزء من مورد ديموغرافي مقابل زيادة الفلسطينيون في فلسطين. منذ إقامة دولة إسرائيل حتى عام ٢٠١٩ هاجر لإسرائيل حوالي ٣,٣ مليون يهودي، أي أن حوالي ٤٥٪ من السكان اليهود في إسرائيل عام ٢٠١٩، بما في ذلك سكان المستعمرات في الأراضي العربية الفلسطينية والسورية المحتلة، لم يلدوا بها بل هاجروا إليها (دائرة الإحصاء المركزية ٢٠٢١). تتظافر الجهود بين الحكومة الإسرائيلية مع الوكالة اليهودية بالتنسيق مع دول تعيش بها أقليات يهودية من أجل دفعها للهجرة لإسرائيل واستيعاب هذه الهجرة في المستعمرات المقامة حسب أنماط المستعمرات المختلفة لتغذيها بالمورد الديموغرافي وتثبيتها جغرافيا لتحقيق أهداف جيوسياسية، وتطبيق سياسة الضم الحيزي الزاحف والسيادة الانتقائية العرقية. توفر مورد قوة دولة الأم الاستعمارية، الأراضي المحتلة الخاضعة لسيطرة دولة الأم، والمورد الديموغرافي العرقي شكلت أسس لتطبيق مخططات حيزية توجيهية ورسمية.

السيطرة والضم الزاحف والسيادة الانتقائية العرقية

تتلخص سمات التخطيط الحيزي الصهيوني منذ بدايته في فلسطين هادفا لتحقيق مشروع كولونيالي استيطاني، ولاحقا بعد إقامة دولة إسرائيل في فلسطين، التي أصبحت لاحقا تشكل دولة الأم الاستعمارية، وتمثل مركز الشعب اليهودي بالعالم من ناحية، ومن ناحية أخرى أصبحت مركز وقلب للاستيطان الاستعماري في الأراضي الفلسطينية التي احتلت بعد عام ١٩٦٧ بالملامح التالية. بموجب ملامح التخطيط الحيزي هذه، سعت إسرائيل إلى خلق واقع يشمل بؤر استيطانية للسيطرة على الحيز. هذه البؤر تتوسع وتمتد على مساحات يتم ضمها لاحقا بشكل عملي بواسطة بسط السيادة الرسمية والعملية، في بعض الحالات بشكل انتقائي، على أساس الانتماء العرقي ولاحقا الإعلان عنها لتخضع للسلطة الإسرائيلية. هذا ما حدث حتى تم تأسيس واستقلال دولة الأم، إسرائيل، بما في ذلك احتلال أراضي وضمها للدولة اليهودية حتى خط الهدنة ١٩٤٩، أو ما يعرف بالخط الأخضر، وتبعها احتلال أراضي عربية عام ١٩٦٧، وضم القدس الشرقية ١٩٦٧، وهضبة الجولان ١٩٨٠، واليوم يجري الحديث عن ضم غور الأردن نسوقه لاحقا كنموذج لتطبيق الاستعمار الصهيوني الهجين. تتلخص ملامح وسمات التخطيط بالمركبات التالية:

1. استخدام عقيدة التخطيط الحيزي التوجيهي مؤسساته وأدواته لتحقيق الرواية التوراتية التلمودية وعرضها بلباس حداثي عصري مدني. هذه الرواية تهدف لبناء الذات الجمعي اليهودي الصهيوني وتأسيس لتحقيق ادعاء كونه صاحب حق أخلاقي في البلاد. أما اللباس الحداثي يُمَكِن الدولة، بصفتها الجسم الاعتباري، صاحبة الصلاحية والمسؤولية لإدارة الحيز، وبناء على ذلك لها الحق الأخلاقي باستخدام التخطيط الحيزي كأحد أدوات الدولة الحديثة للسيطرة على استخدامات الأراضي في الحيز لتأمين المصالح والمنافع العامة، ولو كان ذلك على حساب الفرد. وبما أن الحركة الصهيونية، ولاحقا دولة إسرائيل، تمثل الجمع اليهودي الصهيوني، لذا فإن التخطيط الحيزي جاء ليحقق مصالحها ومشروعها، بما في ذلك من خلال أنماط الاستيطان والذي شمل مستوطنات زراعية تعاونية واشتراكية.

2. ربط التخطيط الحيزي بين توفر الأرض بملكية أو بسيطرة الحركة الصهيونية، ولاحقا دولة إسرائيل، وبين تطبيق إقامة المستعمرات العرقية بموجب تخطيط حيزي توجيهي، وتبنيه وإقراره رسميا من مؤسسات الدولة. صحيح أن التخطيط الحيزي تجاوز حدود الأرض التي تم امتلاكها والسيطرة عليها، ولكن هذا التخطيط التوجيهي شكل بوصلة موجهة كذلك لامتلاك الأرض لخلق تواصل وامتداد بين مستعمرات عرقية. هذه المستعمرات تزحف باتجاه أراضي إضافية

للسيطرة وتشكيل كتلة استيطانية مع حيز أراضي مغذي لها ويمكنها من التوسع وتحويلها إلى وحدة جيوسياسة لاحقا. هذا النهج استمر بعد إقامة الدولة التي تمكنت من احتلال أراضي واسعة، مصادرة أراضي، تملكها بقوة قوانين الدولة، والتخطيط عليها أو منح الوكالة اليهودية حق ممارسة التخطيط الحيزي وإقامة مستعمرات عرقية وتثبيت سيطرة الدولة عليها والتي تمارس عليها واقع الضم الزاحف والسيادة الانتقائية، كما هو حاصل حاليا بشأن المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية وفي هضبة الجولان السورية. هكذا فإن جدلية الربط العضوي التكاملي بين سياسات الأراضي وبين سياسات التخطيط الحيزي التوجيهي والرسمي، شكلت أساس مدرسة وعقيدة (Doctrine) (Faludi, 1997) التخطيط الحيزي وصاغت نماذجه (Paradigms) (خمايسي, ٢٠١٩)، التي مورست بواسطة هذا التخطيط على المستويات المختلفة والمناطق المتعددة التي خضعت لأنماط الاستعمار الإسرائيلي الصهيوني الهجين.

3. تكامل بين التخطيط التوجيهي الحيزي والاستراتيجي أولا وبين التخطيط الحيزي الرسمي المقونن الذي يتبعه ويصبح ملزما لاستخدامات الأراضي ثانيا، وتسخير الأول كمقدمة لإنجاز الثاني. قبل قيام إسرائيل صاغت الحركة الصهيونية مخططات تعريفية لوضع حدود «أرض إسرائيل» حسب الرواية التوراتية التلمودية، وتبعتها بتحديد مخططات لمواقع وحيزات يمكن امتلاك الأرض بها وإقامة مستوطنات عرقية عليها لإشغالها، وتسخير نظام الأراضي ونظام التنظيم والتخطيط الانتدابي الرسمي لتحقيق المخططات التوجيهية. هذه المخططات التوجيهية صاغت وهندست انتشار الاستعمار الاستيطاني الصهيوني، والذي شكل أساس لوضع اقتراحات جيوسياسية لتقسيم فلسطين حسب قرار أممي ١٨١، لدول عرقية يهودية وأخرى عربية. وبعد إقامة إسرائيل أعدت عدة مخططات توجيهية حيزية كان أولها مخطط شارون ١٩٥٠، تحت عنوان «تخطيط فيزيائي لإسرائيل»، حيث وضع هذا المخطط الملامح والتوجيهات لفقه التخطيط الفيزيائي لإسرائيل الدولة، والذي شمل توزيع السكان اليهود وإشغال الفراغ الحيزي الذي خلفه الفلسطينيون بعد النكبة وبعد طردهم، وخلق شبكة متدرجة متوازنة من المدن والقرى اليهودية، ووضع توجيهات لاستيعاب المهاجرين اليهود والسيطرة على الأرض ووضعها في حالة احتياط لإشغالها مستقبلا لصالح المشروع الصهيوني. هذا المخطط ترجم الأهداف الجيوسياسية، ديموغرافية وحتى أمنية إلى مخطط فيزيائي توجيهي لعمل مؤسسات الدولة في العقد الأول لقيامها وأسس لما بعده من صياغة الخارطة السكانية في إسرائيل حتى بداية عقد ١٩٩٠. وُفود هجرة يهودية كبيرة من الاتحاد السوفياتي إلى إسرائيل مع بداية هذا العقد، ألزم الحكومة الإسرائيلية إعداد مخطط حيزي توجيهي جديد غَيَّر بعض مركبات فقه التخطيط التوجيهي الذي صيغ بموجب عقيدة التخطيط التي لخصها مخطط شاورن ١٩٥٠ (Yiftachel, 2010).

ركز المخطط التوجيهي الحيزي الذي أعد بداية عقد التسعينيات على تطوير منطقة المركز وبها حواضر مدينية - الميتروبوليتان، وعلى توطين وتوزيع مناطق التشغيل كأساس ومحفز لدفع توزيع السكان اليهود إلى مناطق الأطراف الجغرافية. هذا المخطط الحيزي التوجيهي والذي أقر كمخطط قطري رسمي مقونن، والذي أصبح يعرف باسم «مخطط قطري رقم ٣١»، شكل نقطة تحول في التخطيط الحيزي بإسرائيل ويشكل أول مخطط حيزي قطري شامل يحدد استخدامات الأراضي التي خضعت لسيادة الدولة في حدود الخط الأخضر، وضمت إليها القدس الشرقية وهضبة الجولان السورية. أما منطقة الضفة الغربية وقطاع غزة أبقيت خارج حدود هذا المخطط القطري رسميا، ولكن تعاملت الحكومات الإسرائيلية مع سكان وحيز المستعمرات اليهودية المقامة بها بموجب مخططات توجيهية حيزية؛ شملت شبكة الطرق وتموضع المستعمرات والسيطرة على الأرض وتقطيع شبكة الاستيطان المدينية والقروية الفلسطينية؛ أشرفت عليها وزارة الدفاع كذراع حكومي، وصاغتها الوكالة الصهيونية بواسطة قسم الاستيطان التابع لها، والذي ينسق أعماله مع الحكومة الإسرائيلية. لاحقا لذلك أعد بين عام ١٩٩٢-١٩٩٧، مخطط توجيهي رئيس شامل يعرف ب- «إسرائيل ٢٠٢٠» ليوجه تطوير إسرائيل الحيزي والوظائفي حتى عام ٢٠٢٠.

هذا المخطط التوجيهي الاستراتيجي تم ترجمته إلى مخطط هيكلي قطري رسمي شامل مُقَرْ من الحكومة الإسرائيلية وموجه وضابط لسياسات التخطيط الحيزي والذي يعرف (بمخطط قطري رقم ٣٥)، مع أنه لا يشمل منطقة الضفة الغربية رسميا، ولكنه أخذ بعين الاعتبار الاستعمار الصهيوني بها وظائفيا وفي مجالات البنى التحتية. وكجزء لاستمرار تطبيق منهجية إعداد التخطيط الحيزي التوجيهي كأساس وسابق للتخطيط الحيزي الرسمي الذي يتبناه ويقوننه، يقوم حاليا طاقم مهني ممثل للجامعات وللقطاع المهني بإعداد مخطط استراتيجي حيزي لإسرائيل عام ٢٠٤٨، يطلق عليه «إسرائيل ١٠٠» (اسيف ٢٠٢٢).

يجدر الذكر أن مدرسة إعداد مخططات حيزية توجيهية أصبحت نهج وسمة فقه التخطيط الحيزي الإسرائيلي، بما في ذلك للمستعمرات، وذلك لاستغلال الليونة والانتقائية حسب الظرفية والانتماء العرقي، بحيث يكون ضابط ومانع على العرب الفلسطينيين، ولكنه متسامح ومشجع للاستيطان اليهودي وتوسعه في الحيز.

4. ما زال التخطيط الحيزي الإسرائيلي يترنح بين التركيز بيد الدولة المركزية، والتوزيع وتفويض الصلاحيات من الدولة أو الوكالة الصهيونية لمنظمات أهلية صهيونية للمبادرة بإقامة مستعمرات، ضمن رؤية وتخطيط حيزي عام يخدم مشروع الدولة. أساس التخطيط الحيزي الرسمي المركزي هو نظام التخطيط البريطاني الذي صُدِّر للدول والمناطق المستعمرة، بما في ذلك فلسطين التي خضعت لانتداب دام حوالي ثلاثة عقود، مارس حكم عسكري رغم ملامحه المدنية الخدماتية. نظام التخطيط المركزي المتدرج منح الدولة القوة لتحقيق أهدافها الاستراتيجية الحيزية بواسطة تخصيص الأرض وتخطيط الاستخدامات بها، وبناء مستعمرات وفعاليات تنموية عليها حسب سياسات الدولة المركزية. فرغم محاولات الدولة الأم الإسرائيلية منح وتفويض صلاحيات تخطيط حيزي رسمي على المستوى المحلي، إلا أن هذا التفويض ما زال خاضع لسيطرة الدولة المركزية التي تمارس حوكمة مركزية في كل ما يتعلق بتخطيط الحيز وإدارته والسيطرة على الأرض وامتلاكها وتخصيصها بشكل انتقائي على أساس انتماء عرقي وحسب الموقع الجغرافي لتحقيق رواية الدولة وحماية المشروع الاستعماري الاستيطاني الداخلي في إسرائيل وفي المناطق المحتلة لكي تتوفر الظروف لضمه رسميا إلى دولة الأم.

5. تمارس إسرائيل سياسات تخطيط وسياسات إدارة أراضي متشابهة مع تلك التي مارستها الحركة الصهيونية قبل إقامة الدولة، واستمرت بها في الضفة الغربية المحتلة. رسميا ما زالت إسرائيل تتعامل مع الضفة الغربية «كمناطق مدارة» ولا تتعامل معها كمناطق محتلة بموجب القانون والمواثيق الدولية، بل تعمل لتطبيق القانون المحلي الإسرائيلي والذي يستقي قيمه وروايته من القانون العبري، محاولا موائمته مع قيم القوانين الليبرالية والنظم الديموقراطية خاصة لليهود، أما للفلسطينيين فإنه نظام احتلال استيطاني يمارس منظومة فصل إداري وحيزي على أساس انتماء عرقي. وبما يتعلق بالتخطيط الحيزي التوجيهي والرسمي في الضفة الغربية فقد أعدت مخططات حيزية توجيهية كان أولها مخطط استراتيجي توجهي أعد عام ١٩٧٠ للسيطرة على منطقة الأغوار، وإقامة مستعمرات يهودية بها بموجبه كمقدمة للسيطرة عليها والعمل لضمها كما سنبين لاحقا. وبعدها أعدت الوكالة اليهودية مخططات توجيهية لغزو منطقة الجبل وتركيز الاستيطان به لتغيير الواقع الاستيطاني (أفرات، ٢٠٠٢). وفعلا نجحت الوكالة اليهودية، وتبعتها جمعيات يمينية يهودية مدعومة من الوكالة اليهودية والحكومة الإسرائيلية مثل غوش ايمونيم[1] (هوبرمان, ٢٠٠٨)، ولاحقا بمبادرة ودعم الحكومة الإسرائيلية. حاليا بلغ عدد المستوطنين اليهود في الضفة الغربية ٤٤١,٦٠٠ مستوطن صهيوني (مشكلين حوالي ١٤٪ من سكان الضفة الفلسطينية) موزعين بين ١٣٢ مستوطنة مقرة من الحكومة الإسرائيلية ولها مخطط هيكلي مصدق رسميا، وحوالي ١٤٠ بؤرة استيطانية قائمة (جمعية السلام الآن, ٢٠٢٢) بموجب مخطط محلي توجيهي وتطالب بإقرارها من قبل الحكومة الإسرائيلية وأجهزة التنظيم والبناء الرسمية.

إذا أضفنا عدد المستوطنين في القدس الشرقية والذي بلغ عددهم حوالي ٢٢٥ ألف عام ٢٠١٩، موزعين بين ١٢ مستوطنة/ حي حسب تعريفات بلدية القدس, هذا يعني أن حوالي خمس سكان الضفة الغربية بما في ذلك القدس الشرقية هم مستوطنون يهود صهيونيين تتعامل معهم دولة إسرائيل كمواطنين متساوين وأصحاب حقوق كاملة، بما في ذلك الانتخاب والترشح وإدارة مؤسسات الدولة، رغم أنهم مستعمرون يسكنون في أراضي محتلة حسب القانون والمواثيق الدولية (Yiftachel, 2015). إلا أن دولة الأم تعتبرهم طلائعيين ويحققون مشروع الدولة. ورغم أن الدولة لم تضم الأرض إليها رسميا، وأبقتها رسميا تخضع لمنظومة عسكرية مع ذراع مدني يدير شؤونهم يوميا؛ إلا أن هذه المنظومة تخضع بشكل كامل للخطط والبرامج والقرارات والتمويل الصادر من الحكومة الإسرائيلية التي تدير دولة الأم.

على سبيل المثال ما زال قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية لعام ١٩٦٦ الأردني ساري المفعول كإطار مرجعي لعمل مؤسسات التخطيط والتنظيم العاملة في الضفة الغربية والتي تسري على المستعمرات، إلا أن هذا القانون تم تعديله بموجب مرسومات وأوامر عسكرية، لتمكين السيطرة والهيمنة الإسرائيلية الكاملة لتأمين الضم الفعلي رغم إبقاء ملامح الفصل الشكلي. وكجزء من عملية الضم الفعلي الزاحف والسيطرة التي تتعلق باستخدام التخطيط التوجيهي والرسمي تلخص في مراحل نشر الاستعمار الاستيطاني في الضفة الغربية. المرحلة الأولى نشر استيطان

يهودي في منطقة الغور وفي القدس الشرقية، بعدها استيطان في منطقة الجبل ليقطع الامتداد والتواصل الفلسطيني من جنين شمالا حتى الخليل كمرحلة ثانية، أما الثالثة فكانت على امتداد الخط الأخضر وعلى سفوح جبال نابلس والقدس الغربية. هذه المحاور الطولية للاستيطان رافقها إنشاء محاور استيطان عرضية مخدومة من شبكة طرق تخدمها (يونان, ٢٠١٨)، وبذلك تشكلت شبكة استيطان قطعت الضفة الغربية، وأخضعتها للضم الفعلي.
لأجل تحقيق هذا الضم أقامت دولة الأم المحتلة منظومة من الأجهزة لتسيطر على الحيز كجزء من مصفوفة الضبط والتي تتمثل بتقسيم الحيز إلى مناطق نفوذ بلديات، مجالس محلية ومجالس إقليمية تسيطر على ٦٣٪ من مساحة المنطقة ج[2]. هذه السلطات المحلية التي تدير شؤون المستعمرات المحلية في الضفة الغربية هي جزء من مركز الحكم المحلي الإسرائيلي وتابعة لها. هكذا تكونت منظومة من التخطيط والإدارة للحيز في الضفة الغربية تشكل عمليا جزء عضوي من المنظومة الإسرائيلية ومصفوفة الضبط الحيزي الذي تمارسه دون الاكتراث للفروق الجيوسياسية والمكانة المتنوعة للأراضي الفلسطينية والسكان الفلسطينيين الذين يخضعون لسيطرتهم، بل تطبق عليهم نفس عقيدة ومدرسة وأدوات التخطيط في ظل واقع وفصل شكلي إجرائي جيوسياسي متنوع وتكامل وتراكم بتطبيق ماهية مصفوفة الضبط الممارسة بواسطة التخطيط الحيزي التوجيهي والرسمي.

6. مركب مركزي في ماهية ملامح عقيدة ومدرسة وأدوات التخطيط الحيزي التوجيهي، والتي مكنته من تحقيق مشروعه الصهيوني الاستعماري التراكمي، هو حصر وضبط السكان العرب الفلسطينيين الأصلانيين في وطنهم. هذا الحصر بدا مع تحول المشروع الصهيوني من استيطان خيري إلى استعمار استيطاني في ظل الانتداب البريطاني. وبعد قيام إسرائيل قُسِمت فلسطين ومعها حال ومكانة العرب الفلسطينيين حيث بقي في الوطن الذي خضع للسيادة الإسرائيلية بإقرار دولي، ولاحقا باعتراف بعض الدول العربية، حوالي ١٥٦ ألف عربي فلسطيني تحولوا من أغلبية ذات طموح لنيل استقلالها وإقامة دولة وطنية فلسطينية، إلى أقلية قروية مضطهدة مشرذمة بين أربع مناطق (الجليل و المثلث والنقب والمدن الساحلية)، وتسكن الأطراف الجغرافية للدولة العرقية الحديثة (خمايسي, ٢٠١٣). مخطط حيزي شارون ١٩٥٠، تجاهلها وتعامل معها كأنها مؤقته، وسعى إلى تهويد وعبرنة حيزها بواسطة إقامة مستعمرات يهودية على أراضيها. بداية التعامل مع وجودها كان بعد عام ١٩٥٧، بعد ان أعدت مخططات التوزيع الجغرافي للسكان في إسرائيل (جبارين, ٢٠١٣)، بما في ذلك المخططات الحيزية الشاملة مثل مخطط قطري رقم ٣١، ١٩٩٢؛ ومخطط قطري رقم ٣٥، ٢٠٠٥، ومخطط رئيس إسرائيل ٢٠٢٠.

يمكن الإيجاز بأن هذه المخططات الحيزية وتوجيهاتها الإقليمية والمحلية تجاه العرب الفلسطينيين كانت مبينة على التجاهل، تبعها إلى الإقرار بوجودها الجزئي، ولكن تتعامل معها كمشكلة ومعيق لتحقيق المشروع الصهيوني ومتحدية له رغم حال الضعف التي آلت إليه قسرا. لذا هدفت هذه المخططات التوجيهية والرسمية تقطيع الامتداد القروي والمدني العربي الفلسطيني بواسطة إقامة مستعمرات يهودية قروية مدارة من مجالس إقليمية تسيطر على الأرض، كما هو حال إقامة مجلس إقليمي وسط الجليل (والمسمى مسغاب) الذي أقيم عام ١٩٨٢ كجزء من خدمة حوالي ٣٠ مستعمرة أقيمت كجزء من مشروع استعمار داخلي لتهويد الجليل. هذا المجلس يمتد على مساحة حوالي ١٦٤,٥ كلم مربع في قلب الجليل، وتلامس حدوده ٢٨ بلدية عربية فلسطينية ليحول دون تواصلها الإقليمي. بالإضافة للسيطرة على الأرض والتقطيع الإقليمي تهدف المخططات إلى تأمين أغلبية أو على الأقل توازن ديموغرافي لصالح اليهود، ولهذه الغاية أقيمت مدن يهودية وسطية جديدة في محيط الحيزات التي تتركز بها البلدات التي يسكنها العرب الفلسطينيون كما شأن مدينة كرمئيل ونتسرات عيليت (نوف هجليل حاليا) في الجليل وعراد وديمونة في النقب، وحريش وتسور يتسحاك وكوخاف يئير وراس العين في منطقة المثلث. وعلى المستوى الإقليمي والبلدي يستخدم التخطيط الهيكلي المحلي كأداة طيّعة بيد الدولة والحركة الصهيونية لحصر الامتداد العمراني للبلدات العربية وتقليص فرص تطورها لزياد اعتمادها وتبعيتها اقتصاديا على البلدات والمستعمرات اليهودية المجاورة. مبادئ وعقيدة ومدارس التخطيط الحيزي وأدواته الذي تمارسه السلطات الإسرائيلية في التخطيط الحيزي التوجيهي والرسمي تجاه مواطني الدولة العرب الفلسطينيين، بما في ذلك بما يتعلق بالقرى العربية في النقب، نقلته ونسخته سلطات الاحتلال الإسرائيلي من دولة الأم إلى القدس الشرقية وإلى الضفة الغربية، بما في ذلك بالمنطقة المسماة ج، مع بعض الموائمة الشكلية والإجرائية نتيجة لحال الظرفية الجيوسياسي والمكانة للسكان الفلسطينيين، حيث أن العرب الفلسطينيون في إسرائيل هم مواطنون رسميا في دولة الأم، ولكنهم يعانون من تمييز صارخ على أساس الانتماء العرقي، وفي محيطهم تمارس استعمار داخلي (Rouhana and Sabbagh-Khoury, 2014)؛ أما سكان القدس الفلسطينيون فمُنحوا مكانة خاصة «مقيم ثابت»،

وتُمارس ضدهم مصفوفة ضبط تحصرهم وتأسرهم في حيزهم الضيق، أما الفلسطينيون في الضفة الغربية لم يمنحوا أي شكل من المواطنة، وما زالوا تحت احتلال عسكري رسميا، رغم تقسيمهم الإجرائي حسب المناطق التي صيغت بموجب اتفاقيات أوسلو المرحلية ويمارس في محيطهم استعمار استيطاني. رغم هذه التقسمات في المكانة بهدف شرذمة الهوية الجمعية الفلسطينية وتقسيمها إلى مجموعات مصلحية، إلا أن الدولة لخصت ماهية توجيهها الجيوسياسي والذي يلزم التخطيط الحيزي في مجمل فلسطين بموجب بند ١ في قانون أساس: إسرائيل – الدولة القومية للشعب اليهودي، ٢٠١٨ حيث ذكر في بند صغير: "(ج) ممارسة حق تقرير المصير في دولة إسرائيل حصرية للشعب اليهودي". وهذا يعني ممانعة صهيونية لامتلاك حق تقرير المصير للفلسطينيين في وطنهم. كما أن إسرائيل ما زالت دولة بدون حدود جيوسياسية نهائية متوافق ومجمع عليها داخليا، بين أطياف الحركة الصهيونية العالمية والأحزاب السياسة العاملة في إسرائيل؛ وخارجيا يوجد رفض فلسطيني وعربي وإسلامي وأممي للاستيطان الاستعماري خاصة في القدس الشرقية والضفة الغربية بما في ذلك منطقة الأغوار التي نتناول الاستيطان بها بإيجاز كمثال لجدلية التحول في الاستيطان الكولونيالي.

هذه بعض المبادئ التي لخصت بقانون القومية هي البوصلة الموجهة للتخطيط الحيزي التوجيهي والرسمي منذ أن بدأت الحركة الصهيونية بتطبيق مشروعها، على مراحل مستفيدا من الفرص التي تصيغها والتي تربط بين حوكمة ذات رباعية الموارد: الزمان والمكان/ الأرض والأنسان اليهودي الصهيوني والتخطيط الحيزي؛ من أجل تحقيق مشروع استعماري مهجن في فلسطين.

الاستعمار في منطقة الأغوار الفلسطينية مثالا

يمكن أن نعرض نماذج الاستعمار التي تمارسه الحركة الصهيونية ودولة إسرائيل باستخدام التخطيط الحيزي التوجيهي والرسمي من خلال استعراض موجز لحال الاستعمار الاستيطاني الاستغلالي والذي تحول لاستعمار استيطاني ذو أبعاد أمنية مع مطالبة إسرائيل لضمه سياديا لحدود دولة الأم. تشكل منطقة الأغوار جزء من أطراف الأراضي الفلسطينية وهي تمتد من بيسان شمالاً حتى منطقة عين جدي جنوباً، ومن نهر الأردن شرقاً حتى بداية السفوح الشرقية للضفة الغربية/ الفلسطينية غرباً. وتبلغ مساحة منطقة الأغوار نحو ربع مساحة الضفة الفلسطينية، ويعيش فيها حاليا حوالي ٧٠ ألف مواطن فلسطيني، بما فيها مدينة أريحا، وهو ما نسبته نحو ٢٪ من مجموع السكان الفلسطينيين في الضفة الفلسطينية. يبلغ عدد التجمعات الفلسطينية في منطقة الأغوار ٢٧ تجمعاً قروياً ومدنياً ثابتاً تمتد على مساحة ١٠ آلاف دونم، وعشرات التجمعات الرعوية والبدوية المهددة بالهدم والتطهير الحيزي. وتتبع تجمعات الأغوار إدارياً ثلاث محافظات فلسطينية هي: محافظة طوباس (الأغوار الشمالية)، بواقع ١١ تجمعاً؛ محافظة نابلس (الأغوار الوسطى)، وتشمل ٤ تجمعات؛ محافظة أريحا (الأغوار الجنوبية)، وتضم ١٢ تجمعاً. تبلغ مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في منطقة الأغوار قرابة ٢٨٠ ألف دونم؛ أي ما نسبته نحو ٣٨,٨٪ من المساحة الكلية للأغوار، يستغل الفلسطينيون منها ٥٠ ألف دونم؛ فيما يستغل سكان مستعمرات الأغوار ٢٧ ألف دونم من الأراضي الزراعية فيها. وتسيطر إسرائيل على ٤٠٠ ألف دونم بذريعة استخدامها مناطق عسكرية مغلقة؛ أي ما نسبته ٥٥,٥٪ من المساحة الكلية للأغوار، ويحظر على السكان الفلسطينيين ممارسة أي نشاط زراعي أو عمراني أو أي نشاط آخر في هذه المناطق.

وقد أنشأت إسرائيل ٩٠ موقعاً عسكرياً في الأغوار منذ احتلالها سنة ١٩٦٧، كما توجد على أراضي الأغوار ٣١ مستعمرة، وأغلبيتها زراعية، أُقيمت على نحو ١٢ ألف دونم، إضافة إلى نحو ٦٠ ألف دونم ملحقٍ بها، ويسكنها قرابة ٨٣٠٠ مستوطن. وتقسم مناطق الأغوار إلى: مناطق «أ»، وتخضع لسيطرة السلطة الوطنية الفلسطينية، ومساحتها نحو ٨٥ كم٢، ونسبتها ٧,٤٪ من مساحة الأغوار الكلية؛ مناطق «ب»، وهي منطقة تقاسم مشترك في إدارتها المدنية والأمنية الداخلية بين السلطة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل، ومساحتها نحو ٥٠ كم٢، ونسبتها ٤,٣٪ من المساحة الكلية للأغوار؛ مناطق «ج» وتخضع لسيطرة الاحتلال الإسرائيلي الكاملة، ومساحتها نحو ١١٥٥كم٢، وتشكل الأغلبية العظمى من منطقة الأغوار (بنسبة ٨٨,٣٪) (مركز المعلومات الفلسطينية وفا, 2022).
للأغوار أهمية جيوسياسية ووظائفية، تكمن في كونها منطقة طبيعية دافئة يمكن استغلالها للزراعة طوال العام. وبالإضافة إلى خصوبة التربة، وتوفر مصادر المياه فيها، فهي تتربع فوق أهم حوض مائي في فلسطين، وتنتج نحو ٥٠٪ من إجمالي الإنتاج الزراعي في الضفة الفلسطينية، ونحو ٦٠٪ من إجمالي ناتج الخضروات الفلسطيني. كما أنها تشكل امتداد فلسطين مع الوطن العربي من خلال الأردن. هذه المكانة الاستراتيجية دفعت إسرائيل إلى وضع خطط حيزية توجيهيه واستراتيجية للسيطرة عليها، فتبنت حكومات الاحتلال المتعاقبة نظرية وخطة يغآل ألون (مدار, ٢٠٢٢)،

عن الأهمية الأمنية لغور الأردن، الذي قال "لكي يتحقق الدمج بين حلم سلامة البلاد وإبقاء الدولة يهودية يجب فرض نهر الأردن كحدود شرقية للدولة اليهودية" (مذكور عند: شريدة ٢٠١٠, ص. ٣). كما أن مراجعة مخططات الاحتلال تجاه الأغوار تفيد أن هناك كثيراً من المخططات المعلنة وغير المعلنة من الاحتلال بحق المنطقة ومواطنيها الفلسطينيين، وقد عبّر المسؤولون الإسرائيليون بمناسبة وبغير مناسبة عن تصورهم للتسوية النهائية التي لن تشمل غور الأردن مع الجانب الفلسطيني، فقد قال شاؤول موفاز وزير الدفاع الإسرائيلي الأسبق كما نقلت عنه صحيفة «هآرتس» "الحدود المستقبلية لإسرائيل سوف تشمل الكتل الاستيطانية وغور الأردن" (خمايسي, ٢٠٢٠) كذلك كان رئيس حكومة الاحتلال الأسبق "يتسحاق رابين" كرر أن مساعي إسرائيل يجب أن تصب في منع قيام كيان فلسطيني مشاطيء للبحر الميت (شريدة ٢٠١٠, ص. ٧).

يوجد شبه إجماع صهيوني إسرائيلي يهدف إلى استمرار السيطرة على منطقة الغور التي تشمل السفوح الشرقية لجبال نابلس، وجبال القدس وبرية الخليل والمخدوم بطريق قطري رقم ٦٠ (طريق ألون بحسب التعريف الإسرائيلي) وحتى نهر الأردن والبحر الميت شرقاً والمخدوم بطريق قطري رقم ٩٠ (بحسب التعريف الإسرائيلي). ومنذ احتلال منطقة الأغوار الفلسطينية سنة ١٩٦٧ صاغ يغآل ألون استراتيجيا السيطرة عليها وربطها بمدينة القدس بواسطة مصادرة الأرض، وإقامة المستعمرات واستخدام قوة الدولة وضخ مواردها لتحقيق استراتيجيا السيطرة وتطبيق مصفوفة الضبط. وأعد لاحقا بروفيسور أفراهم فاخمن (١٩٧٥) مخططاً رؤيويا لإسرائيل أطلق عليه اسم «العمود الفقري المزدوج» والذي يعني تطوير إسرائيل واستيطانها بحسب نظرية السُلّم؛ أي إقامة عمودين: الغربي هو الاستيطان الإسرائيلي المدني على ساحل البحر المتوسط، والثاني في منطقة الغور من شمالي البلد حتى جنوبها بتوطين أكثر من مليون إسرائيلي فيه. وبين العمودين تربط محاور استيطانية (درجات سُلّم) ممتدة حول طرق عرضية في مركزها طريق قطري رقم ٥ (قاطع السامرة بحسب التعريف الإسرائيلي)، وطريق رقم ١ يربط تل أبيب بالقدس وبأريحا. وبموجب هذه المخططات التوجيهية والاستراتيجية أُقيمت مستعمرات وشُقّت طرق شكلت تطبيق انجازي استعماري مبرمج لهذه المخططات التي قامت بها الوكالة اليهودية، ومنظمة غوش إيمونيم ولاحقاً حكومة إسرائيل ممثلة برئيسها أريئيل شارون وآخرون. وقد ترجمت هذه المخططات وأنجزت عملياً بإقامة شبكة من المستعمرات الإسرائيلية في مجمل مواقع الضفة الفلسطينية، بما في ذلك بين منطقة الجبل على محور جنين، ونابلس، والقدس والخليل (Ariel, 2017).

وبموجب الرؤيا والخطط الصهيونية والإسرائيلية التي تسعى لتثبيت السيطرة على منطقة الغور بادر الاحتلال إلى إعداد مخططات هيكلية محلية رسمية للمستعمرات التي أُقيمت وفق تخطيط هيكلي محلي مبادر لنحو ٣١ مستعمرة بالإضافة إلى المناطق التشغيلية. هذه المخططات عدلت المخططات الإقليمية الانتدابية S-15 و RJ-5 التي ما زالت سارية المفعول وبموجبها تمنح/ تضبط/ تمنع السلطات الإسرائيلية الترخيص والتطوير خارج المخططات الهيكلية التفصيلية المصدقة. أمّا للقرى والمدن الفلسطينية فهناك مخططات هيكلية جزئية محلية محاصرة، أعدت لنحو ٨ تجمعات سكنية قروية ومدنية من الجانب الإسرائيلي، بينما لم تُعد مخططات هيكلية لباقي التجمعات الفلسطينية التي يصل عددها إلى ١٩ مجمعاً قروياً، وهناك تجاهل كامل لباقي التجمعات الرعوية والمضارب البدوية المنتشرة في المنطقة والتي لا يعرف ولا يراها الاحتلال الإسرائيلي ولا يعرضها في خرائطه (هس, ٢٠٢١) لكي تثبت روايته أن الأرض خالية ويمتلك حق أخلاقي باستعمارها الاستغلالي، ولاحقا ضمها لدولة الأم الاستعمارية. يجدر الذكر أن الاحتلال الإسرائيلي أقام عام ١٩٧٩ مجلس إقليمي جنوب الغور (عروفوت هيردين) يمتد على منطقة نفوذ ٨٦٠ كلم مربع، تشمل ٢١ مستعمرة يقدم لها خدمات بلدية، بما في ذلك خدمات تخطيط حيزي توجيهي ورسمي، للمستعمرات اليهودية ويتجاهل السكان الفلسطينيين. وأن رئيس المجلس الإقليمي هذا، دافيد الحياني، يترأس مجلس المستوطنات في منطقة الضفة الغربية والذي يشمل حاليا ٤ بلديات، ١٣ مجلس محلي و٦ مجالس إقليمة (جيرمن, ٢٠٢٢). هذا المجلس يمارس ضغط سياسي على الحكومة الإسرائيلية لضم غور الأردن للسيادة الإسرائيلية، كمقدمة لضم باقي المستعمرات في الضفة الغربية لاحقا، حسب رؤية وتخطيط حيزي توجيهي إسكان مليون مستعمر صهيوني في الضفة الغربية.

خاتمة

كما يدعي كثير من قيادة الحركة الصهيونية ومفكريها بأن مشروعها التوسعي لم ينته، وأنه مستمر في بناء دولة الأم لتشكل قلب الشعب اليهودي والتي تحولت من حركة إحياء لمجموعة مزجت بين الانتماء الديني والعرقي والإثني والثقافي والارتباط مع المكان الجغرافي فلسطين حسب رواية صاغت الانتماء الجمعي للمنتمين لهذه الحركة، وهم غالبية أبناء اليهود. هذه الحركة مارست استعمار استيطاني تحول من استعمار استيطاني خيري، لاستعمار بديل واستعمار استغلالي في ظل تغيير في دور وشكل ومكانة دولة الأم الاستعمارية. هذه الدولة مازجت بين الخصوصية الدينية بما يحمله من أسطرة الإرث التوراتي التلمودي، وبين نماذج الاستعمار الحديث وعاملة لخلق هجين من أنماط الاستعمار لتحقيق روايتها ومشروعها المتحول من حال أحادية الأيديولوجية إلى حال تعددي إسرائيلي يتبنى مركبات الدولة الحديثة مع حفظ التميز والخصوصية العرقية، مع امتلاك موارد القوة والهيمنة الفوقية. في سبيل ذلك استخدمت الحركة الصهيونية سابقا ودولة إسرائيل مصفوفة ضبط وسيطرة، وأحد مركباتها التخطيط الحيزي التوجيهي والرسمي لتحديد استخدامات الأراضي وتوجيه استراتيجيات الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين، والتحولات والتغيرات المبادر لها بموجب التخطيط الحيزي التوجيهي والرسمي. حاول هذا المقال إلقاء بعض الضوء من خلال عرض وسرد وتحليل ونقد العلاقة بين المشروع الصهيوني الاستعماري والتخطيط الحيزي على أنواعه ومستوياته. حيث كشف وأوضح المقال عن جدلية العلاقة بين الاستعمار الاستيطاني الهجين وبين التخطيط الحيزي التوجيهي والرسمي. هذه الجدلية التي تطورت محققة للمشروع الصهيوني بحاجة لتوسع ونقد بدراسات إضافية مستقبلية.

ملاحظات

١ غوش أيمونيم هي حركة دينية-قومية غير مرتبطة بالعمل البرلماني الإسرائيلي. عملت بنشاط واسع في الفترة الواقعة بين ١٩٧٤ و١٩٨٨. وهي التي شكلت النشاط الاستيطاني اليهودي في الضفة الغربية وقطاع غزة. ومنطلق الحركة (أن من حق اليهودي إقامة استيطان له في كل موقع من أرض إسرائيل كجزء من خلاص وإنقاذ الأرض من الغرباء). انطلق استيطانها بإقامة مستوطنة ألون مورة شمال شرق نابلس، عام ١٩٧٤، التي تشكل مركزها، وبعد أن وصل حزب الليكود إلى الحكم عام ١٩٧٧ قدّمت الجماعة مشروعاً للحكومة لإنشاء ١٢ مستوطنة في الضفة الغربية، كانت حكومة العمال السابقة رفضت إنشاءها، فوافقت الحكومة الجديدة وتم إنشاء المستوطنات خلال عام ونصف، ثم قدّمت الجماعة مشروعاً آخر عام ١٩٧٨عبارة عن خطة شاملة للاستيطان من خلال إقامة شبكة من المستوطنات الحضرية والريفية لتأكيد السيادة الإسرائيلية على المنطقة، ورغم أن الحكومة لم توافق على الخطة رسمياً، إلا أنه تم تدبير الاعتمادات الحكومية اللازمة لتنفيذها تدريجيا، وتم إنجاز هذه الخطة عمليا وهو ما نشهده واقعا في الضفة الغربية.

٢ تم تحديدها وتعريفها في اتفاقيات مرحلية (اتفاق أوسلو ١٩٩٥) والتي عقدت بين إسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية، حيث تشمل المنطقة ج على حوالي ٦٠٪ من مساحة الضفة الغربية وهي ما زالت تخضع للاحتلال الإسرائيلي الكامل وبينها تواصل إقليمي وبها تتركز كل المستعمرات، بينما تشمل منطقتي «أ» و «ب» اللتين تقعان تحت الإدارة الأمنية المدنية الداخلية للسلطة الوطنية الفلسطينية وتشكلان نحو ٤٠٪ من مساحة الضفة الفلسطينية.

قائمة المراجع

المراجع العربية

- أبو ستة، سلمان حسين (٢٠١١). *أطلس فلسطين ١٩١٧- ١٩٧٧* . هيئة أرض فلسطين، لندن.
https://le-calligraphe.com/book/93051
- إيميه، سيزير (٢٠١٣). *خطاب عن الاستعمار*. بيروت: دار الفارابي.
- جبارين، يوسف (٢٠١٢). مخطط شارون وبناء «الوطن اليهودي». *قضايا إسرائيلية*، عدد ٤٧، ص ص. ٧٤- ٩٣.
- جبارين، يوسف (٢٠١٣). *التخطيط القومي في إسرائيل، استراتيجيات الإقصاء والهيمنة*، مدار. رام الله.
- خمايسي، راسم (٢٠١٣). الثابت والمتغير في نمط الانتشار الجغرافي للعرب الفلسطينيين في إسرائيل، *الحصاد*، عدد. ٣، ص ص. ١٧- ٥١.
- خمايسي، راسم (٢٠١٨). مصفوفة الضبط الممارسة لإحداث التغيرات الديموغرافية والحضرية الفلسطينية في القدس، في: *ملف ندوة قرار نقل السفارة الأميركية ووضع القدس القانوني والسياسي*، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٤ شباط/ فبراير، شوهد في ٢٠١٩/٧/٨، في: http://bit.ly/2JklZQ2.
- خمايسي، راسم (٢٠١٨)أ. مصيدة التخطيط الحضري في القدس، *المستقبل العربي*، العدد ٤٧٥ (أيلول/ سبتمبر)، ص ص. ٢٩-٥٥.
- خمايسي، راسم (٢٠١٩). بين المكان والإنسان والعقيدة الدينية /الجيوسياسية/ استشراف لتحديات التخطيط الحيّزي الإسرائيلي، *استشراف للدراسات المستقبلية*، العدد ٤، ص ص. ٣٤ - ٦٦.
- خمايسي، راسم (٢٠٢٠). *السير ضد التيار: إشكاليات التخطيط الحيّزي وتحدياته في منطقة الأغوار الفلسطينية نموذجاً*، مؤسسة الدراسات الفلسطينية. https://www.palestine-studies.org/ar/node/1650469.
- خمايسي، راسم (٢٠٢١). الأرض والتخطيط والعمران، *كتاب دليل إسرائيل ٢٠٢٠*، مؤسسة الدراسات الفلسطينية. https://www.palestine-studies.org/ar/node/#1650198.
- خمايسي، راسم (٢٠٢٢). التخطيط الحيزي والممارسة الاستعمارية الصهيونية في فلسطين، *المستقبل العربي*، العدد ٥٢٥، السنة ٤٥، ص ص. ٤٥- ٥٨.
- ساند شلومو (٢٠١١). *اختراع الشعب اليهودي*، ترجمة سعيد عياش. مدار، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية. رام الله.
- سالم، وليد (٢٠١٢). الدولة الاستيطانية الاستعمارية بين أمريكا وجنوب إفريقيا وإسرائيل: مقارنة ومساهمة مفاهيمية. *المجلة العربية للعلوم السياسية*، العدد ٦. ص ص. ١٤٧-١٦٦.
- وفا- مركز المعلومات الفلسطيني (٢٠٢٢). *الأغوار الفلسطينية*، https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=9663
- عاصي، عمر (٢٠١٦). تحقيق خاص: كيف ولماذا أراد «الألمان» استعمار فلسطين. *إضاءات*، (٢٠١٦/١١/٣).
https://www.ida2at.com/how-and-why-germans-wanted-colonization-of-palestine.
- عبد الحميد، علي (٢٠٠٥). *إدارة التخطيط العمراني في الأراضي الفلسطينية المحتلة بين تحديات الواقع وتطلعات المستقبل*.
https://staff.najah.edu/media/sites/default/files/Management_of_Physical_Planning_in_the_Occupied_Palestinian_Territories.pdf.
- عبد الستار، شريدة (٢٠١٠). *الأغوار الفلسطينية في مهب التسريب*. لندن: مركز الشرق العربي- للدراسات الحضارية والاستراتيجية.
- عدالة - المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل. *قانون أساس: إسرائيل – الدولة القومية للشعب اليهودي*.
https://www.adalah.org/uploads/uploads/%D%82%9D%8A%7D%86%9D%88%9D%2%86%9D%8A%3D%8B%3D%8A%7D%8B%20%-3D%8A%7D%84%9D%82%9D%88%9D%85%9D8%9A%D%8A9.pdf.

- مدار – المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية ٢٠٢٢. يغال ألون. موسوعة المصطلحات.
https://www.madarcenter.org/%D%85%9D%88%9D%8B%3D%88%9D%8B%9D%8A%-9D%8A%7D%84%9D%9%85D%B%5D%8B%7D%84%9D%8AD%D%8A%7D%8AA/%-2263D%8A%7D%84%9D%88%9D%86%9D8%8C-%D8%9A%D%8BA%D%8A%2D84%9.
- مصالحة، نور (١٩٩٧). أرض أكثر وعرب أقل: سياسة «الترانسفير» الإسرائيلية في التطبيق، ١٩٤٩ – ١٩٩٦. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- هس، ميخال (٢٠٢١). رسم خريطة الاحتلال: الأدائية والهوية الإسرائيلية الهشة. قضايا إسرائيلية، عدد ٨١. ص. ٥٦-٦٩.
- يونان، ميخائيل (٢٠١٨). الطرق والمواصلات كمركب رئيسي بمصفوفة السيطرة والضبط الحيزي في القدس. فلسطين: رسالة ماجستير، جامعة القدس، أبوديس.

المراجع العبرية

- أريئيل، شاؤول (٢٠٢٠). *أطلس معهد ترومان، خرائط الصراع اليهودي العربي*، نشر معهد ترومان، القدس.
https://truman.huji.ac.il/sites/default/files/truman/files/truman_atlas-arab٢-_pages.pdf
- أفرات، اليشع (٢٠٠٢). *جغرافية احتلال*. منشورات كرمل، القدس.
- اسيف، شماي (٢٠٢٢). *مخطط استراتيجي حيزي لإسرائيل ٢٠٤٠*. تل ابيب. https://israel100.org/publications/2368/.
- حسون، شلومو (٢٠١٢). (محرر). *تصميم الحيز في إسرائيل: الخارطة الاستيطانية والأراضي*. كيتر. القدس.
- جيرمن عطره (٢٠٢٢). *رؤساء المستوطنات يتأملون: إقامة الحكومة تزيد من إمكانية منح رخص بناء من الإدارة المدنية*. مجلس المستوطنات. https://www.makorrishon.co.il/news/551807/.
- جمعية السلام الآن، (٢٠٢٢). *السكان والمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية*.
https://peacenow.org.il/settlements-watch/matzav/population.
- دائرة الإحصاء المركزية (٢٠٢١). *كتاب الإحصاء السنوي الإسرائيلي*، الطابع الحكومي، القدس.
https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2/2020.shnatonpopulation/st53_02.pdf.
- رازين، عيران (٢٠١٠). (محرر). *تخطيط قطري، لوائي، وميتروبوليني بإسرائيل*. أبحاث فلورسهايمر، الجامعة العبرية. القدس.
- رايخمن، شالوم (١٩٧٧). *من القبض إلى أرض مستوطنة (ممأحاز لا يرتس موشاف)*. القدس: يد بن تسفي.
- كونفرتي، يتسحاق(٢٠٠٩). اليهودي الجديد في الفكر الصهيوني: القومية، أيديولوجية والتاريخ. *إسرائيل*، عدد١٦، ص ص. ٦٣-٩٦.
http://humanities١.tau.ac.il/zionism/templates/ol_similu/files/israel١٦/Israel١٦_conforti.pdf.
- هوبرمان، حجاي (٢٠٠٨). *ضد كل الاحتمالات: سنوات الاستيطان يهودا والسامرة*. منشورات كتب نتسريم، القدس.
- يفتاحئيل، أورن (٢٠٢١). *القوة والأرض: من الإثنوقراطيّة إلى الأبرتهايد الزاحف في إسرائيل/ فلسطين*. دار النشر ريسلينغ، تل أبيب.

المراجع الإنكليزية

- Aminzade, R. (2013). *Race, Nation, and Citizenship in Post-Colonial Africa: The Case of Tanzania*. New York, NY: Cambridge University Press.
- Andrees, F. (1997). A Planning Doctrine for Jerusalem? *International Planning Studies*, Vol. 2, No. 1, pp. 83-102.
- Ariel, S. (2017). *Messianism Meets Reality: The Israeli Settlement Project in Judea and Samaria: Vision or Illusion, 2016-1967.* Tel Aviv: Economic Cooperation Fund.
- Bhabha H. K. (1994). *The Location of Culture.* London. Routledge.
- Coon, A. (1992). *Town Planning Under Military Occupation, An Examination of the Law and Practice of Town Planning in the Occupied West Bank.* England: Dartmouth Publishing Company Limited.
- Gregory, D. (2004). *The colonial present.* New York, NY: Wiley.

- Kedar, A. Amara, A. And Yiftachel O. (2018). *Emptied Lands: A Legal Geography of Bedouin Rights in the Negev.* Stanford University Press.
- Khamaisi, R. (2008). From Imposed Ceasefire Line to International Border: The Issue of the Green Line between Palestine and Israel, *Journal of Borderlands Studies,* Vol. 23. No. 1, pp. 85-102.
- Khamaisi, R. (1997). Israeli Use of the British Mandate Planning Legacy as a Tool for the Control of Palestinians in the West Bank. *Planning Perspectives,* Vol. 12, No. 3, pp. 321-40.
- Lentin, R. (2017). *Race and Surveillance in the Settler Colony: The Case of Israeli Rule over Palestine.* Palgrave Communications. https://www.nature.com/articles/palcomms2.1756.pdf.
- Lloyd, D. (2012). Settler Colonialism and the State of Exception: The Example of Palestine/Israel. *Settler Colonial Studies,* Vol. 2, No.1, pp. 59-80, https://www.tandfonline.com/doi/pdf/220147/10.108.3X.2012.10648826.
- Mckay, S. And Murray, M. (eds.) (2017). *Planning Law and Practice in Northern – Ireland,* London: Routledge.
- Milner E. (2019). Devaluation, Erasure and Replacement: Urban Frontiers and the Reproduction of Settler Colonial Urbanism in Tel Aviv. *Environment and Planning D: Society and Space,* Vol. 38, No. 2, pp. 86-267.
- Morgrnsen, SL. (2011). The Biopolitics of Settler Colonialism: Right here, Right now. *Settler Colonial Studies,* Vol. 1, No. 1, pp. 52-76.
- Ram, U. (1993). Issues and Agendas: The Colonization Perspective in Israeli Sociology: Internal and External Comparison. *Journal of Historica l Sociology,* Vol. 3, No. 6, pp. 31-330.
- Rouhana, N. And Sabbagh-Khoury, A. (2014). Settler-Colonial Citizenship: Conceptualizing the Relationship Between Israel and Its Palestinian Citizens. *Settler Colonial Studies,* Vol. 5, No. 3, pp. 225-205.
- Rouhana, N. (2017). Decolonization as Reconciliation: Rethinking the National Conflict Paradigm in the Israeli-Palestinian Conflict. *Ethnic and Racial Studies.* https://www.tandfonline.com/doi/abs/0/10.1080 1419870.2017.1324999.
- Shenhav, Y. And Berda Y. (2009). The Colonial Foundation of the State of Exception: Juxtaposing the Israeli Occupation of the Palestinian territories with Colonial Bureaucratic History. In: Ophir A, Givoni M and Hanafi S. (eds). *The Power of Inclusive Exclusion: Anatomy of Israeli Rule in the Occupied Palestinian Territories.* Zone. New York.
- Veracini, L. (2010). *Settler Colonialism.* Palgrave Macmillan.
- Weizman, E. (2007). *Hollow Land: Israel's Architecture of Occupation.* London: Verso.
- Yazbak, M. (1999). Templars as Proto-zionists? The «German Colony» in Late Ottoman Haifa. *Journal of Palestine Studies,* Vol. 4, No. 28, pp. 40-54.
- Yiftachel, O. (2012). Between Colonialism and Ethnocracy: `Creeping Apartheid` in Israel/Palestine. In: Neenah Na`eem (ed.). *Pretending Democracy: Israel An Ethnocratic State,* AMEC, Johannesburg, pp. 95-116.
- Yiftachel, O. (2010). From Sharon to Sharon: Spatial planning and Separation Regime in Israel/ Palestine. HAGAR Studies un Culture, *Polity and Identities,* Vol. 1, No. 10, pp. 73-106.
- Zureik, E. (2016). *Israel's Colonial Project in Palestine: Brutal Pursuit.* London, New York: Routledge.